# المباني الإدارية والحكومية في مدينة الموصل خلال العصر العثماني

**د. أكرم محمد يحيى**
**كلية ألآثار/قسم ألآثار**

**المقدمة**

يجد الدارس لحضارة العراق وتراثه العربي الإسلامي منذ سقوط الخلافة العباسية على يد المغول سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م حتى بداية الحكم العثماني سنة ٩٤١هـ/١٥٣٤م إن الوضع الذي عاشه العراق بوجه عام ومدينة الموصل بوجه خاص قد اتصف بالفوضى والتدهور وعدم الاستقرار، وتوالت عليه حكومات أجنبية غازية بدأً بالمغول الايلخانيين والجلائريين ثم التركمان (القره قوينلو والاق قوينلو) وانتهاء بالفرس الصفويين[١] الذين استباحوا البلاد الإسلامية وغزوها، فاتجهوا نحو العراق واحتلوا مدنه واسقطوا حكوماته وسلبوا خيراته وذلك بزعامة الشاه اسماعيل الصفوي الذي دخل مدينة بغداد سنة ١.١٤هـ/١٥٠٨م[٢]. وعين الشاه منصوراً حاكما رسميا عليها[٣] ثم اتجه شمالا نحو مدينة الموصل سنة ٩١٦هـ/١٥١٠م فأسقطها وعين الخواجة بهرام الفارسي واليا عليها[٤] فأصبح العراق بأكمله ولاية تابعة لحكومة بلاد فارس مقرها تبريز[٥] بما فيه مدينة الموصل التي جرت عليها اهوال الحروب وويلاتها فخرب معمورها وانزل الفواجع في سكانها واستباح خيراتها وأرضها وحل الفساد في جميع أحوالها وأوضاعها[٦] غير ان ذلك الوضع قد اقلق الدولة العثمانية وسلاطينها فلم يألوا جهدا في التصدي للوجود الفارسي في المنطقة، فقادوا حملات عسكرية تلو الاخرى واتجهوا نحو العراق من شماله الى جنوبه، ووقفوا ندا قويا للمد الفارسي الذي اخذ يتسع في البلاد الاسلامية[٧] على حساب ممتلكات وأراضي الدولة العثمانية، حتى تمكنت الدولة العثمانية من الظهور كقوة نافذة في المنطقة بزعامة مؤسسها (عثمان بن ارطغرل) في حدود عام (٦٩٩هـ-١٢٩٩م) الذي تمكن من تكوين امارة عثمانية ضمن حدود بلاد الاناضول اخذت تتسع شيئا فشيئا على حساب ممتلكات الدولة البيزنطية في اسيا الصغرى واوربا بجزئيها الشرقي والجنوبي، وبداء الصراع منذ عهد السلطان العثماني سليم الاول بن بايزيد (٩١٧-٩٢٥هـ/١٥١٢ -١٥٢٠م) الذي جهز حملة عسكرية كبيرة تمكن فيها من دحر الجيوش الفارسية والحق بهم هزيمة منكرة سنة ٩٢٠هـ/١٥١٤م ودخل عاصمتهم تبريز، وجعلها مركزا لايالة عثمانة[٨] ثم تبعتها حملة السلطان العثماني سليمان خان بن سليم الاول ٩٢٦-٩٧٢هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م وهو من اشهر سلاطين ال عثمان، إذ تمكن من الحاق العراق بكافة مدنه بالعرش العثماني بما في ذلك مدينة الموصل وجعلها ولاية عثمانية، تابعة لمقر السلطة العثمانية في استانبول[٩] وعين عليها الوالي العثماني محمد علي باشا حاكما رسميا، فاتخذها قاعدة إدارية وسياسية للحكومة العثمانية[١٠] واصبحت مدينة الموصل تتمتع بأحوال وأوضاع إدارية وسياسية أكثر استقرارا من باقي مدن العراق الاخرى، واحتلت مكانة متميزة لدى سلاطين الدولة العثمانية وامرائها وغدت تمثل مركز القيادة والتخطيط واتخاذ القرار وقاعدة لتحركات الجيش العثماني فضلا عن كونها إحدى أفضل مراكز التموين المادي والمعين البشري للجيش العثماني في العراق بعد اتخاذ الإجراءات الرسمية لتطبيق التجنيد الإلزامي في البلاد وتنفيذه على سكانها في الداخل والخارج[١١].

أصبحت مدينة الموصل مركز ولاية عثمانية من الدرجة الثالثة واستنادا الى دفاتر الطابو العثمانية لسنة (٩٤٦هـ/١٥٣٩م) حملت الموصل صفة سنجق (لواء) وفقا للتنظيم الاداري العثماني الذي اتبعته الحكومة العثمانية في تقسيم الولايات التابعة لها في العراق[١٢].

ومنذ ذلك الحين تحولت الموصل من مركز دفاعي الى مركز ثقافي وإداري بالدرجة الاساس وأصبحت من المدن المستقرة، فكانت أحوالها وأوضاعها أكثر استقرارا من أوضاع الولايات العراقية الأخرى لما تمتعت به من موقع ستراتيجي وجغرافي هام سيطر بموجبه على الطرق الواصلة بين ولايات الدولة العثمانية شمالا وجنوبا، استمرت على ذلك حتى اعلان الحكم المركزي الرسمي المباشر للدولة العثمانية (١٢٥١هـ/١٨٣٥م) على خلفية اعلان السلطان العثماني محمود الثاني (١٢٢٧-١٢٥٦هـ /١٨٠٨-١٨٣٩م) سياسة الدولة المركزية واقرارها في الولايات العثمانية الخاضعة لسلطانها[١٣] إذ دخلت الدولة العثمانية مرحلة متطورة من عهد الاصلاحات الخيرية وتنظيماتها[١٤] فشهدت الموصل تطورات مهمة في أحوالها وأوضاعها الإدارية والخدمية خاصة بعد أنشاء أول (دائرة)* حكومية لبلدية الموصل سنة (١٢٨٦هـ /١٨٦٩م) مما دعا الى تشكيل مجالس ادارية عرفت بمجالس إدارة الولاية **(دائرة ولايت)** وانشاء العديد من المؤسسات الإدارية والخدمية ذات النفع العام وبوظائفها المختلفة وهي من الحملات التنظيمية والاصلاحية لولاة الموصل وباشواتها في العصر العثماني ومن أبرزها انشاء دائرة صحة المدينة وطبابة البلدية ومستشفى الغرباء الى جانب إنشاء العديد من المؤسسات والدوائر الحكومية، دائرة بلدية الموصل، ودائرة الاشغال النافعة، ودائرة البريد والتلغراف، ودائرة الكمارك، ودائرة المحكمة العدلية، والمحكمة الشرعية، ودائرة الأوقاف الإسلامية، ودائرة الأملاك السنية، ودائرة النفوس والأحوال المدنية، ودائرة الشرطة (الجندرمة)، ودار الضيافة (حكومة قونغلي[١٥] ودوائر البنوك والمصارف العثمانية، وأقيمت بمجملها في بنايات خاصة ومستقلة ضمن مؤسسات رسمية في المدينة[١٦] وأصبحت تلك الإصلاحات فاتحة لحركة تشريعية واسعة قامت بها الدولة العثمانية وسنت فيها قوانين عدة من أبرزها قانون الطابو، والأراضي، والأملاك، والنفوس، والاحوال، والتباعية العثمانية، وقانون الولايات العثمانية، والأوقاف الإسلامية، والأملاك السنية، والمحاكم، الشرعية، والكمارك[١٧]، وكما يلي:

## اولا: سراي الحكومة (الدفتر خانة)

السراي، لفظة تركية تعني القصر وتماثل (دار الامارة) من حيث مقر الخليفة او الوالي ومقر سجلات المدينة ودواوينها) واصبحت فيما بعد اصطلاحا يطلق على دار الحاكم ومقر ادارته واشتهرت في العصر العثماني بالدفتر خانه[١٨] فكانت المقر الرسمي لسلاطين الدولة العثمانية ودواوينها الدينية والمدنية والعسكرية[١٩] كما اصبحت تظم مجالس أعيان المدينة وكبار موظفيها ومقر اقامتهم ومنهم الوالي والذي يكون عادة بمنصب وزير قي الدولة الإسلامية ويعين بامر الخليفة مباشرة او يعزله، وبالتالي فهو المسؤول امامه على إدارة الامصار والمدن المحررة بكافة مؤسساتها الإدارية التابعة لها التي تساعده في تطبيق النظام وتنفيذ القوانين الخاصة في الادارة والحكم، والقاضي (مسؤول الأحكام العدلية والشرعية) ورئيس التشريفات (احتشامات اغاسي) والمحتسب (احتسابي اغاسي) وكاتب الرسائل الديوانية (المكتوبجي) وحامل اختام الولاية (المهردار) وأمين صندوق الولاية (الخزنة دار) ومسؤول الأمور المالية (الدفتردار) ورئيس الشرطة (الصوباشي) والكتخدا (معاون الوالي للشؤون العسكرية والسياسية)

ورئيس البوابين، الى جانب العديد من موظفي الخدمة والحرس من الجند والشرطة[٢٠] فضلا عن كونها مسكن الوالي وحاشيته ومقربيه.[٢١]

وتجدر الإشارة الى أن فكرة إنشائها تعود الى بداية العصور العربية والإسلامية عندما نشط المسلمون الفاتحون باقامة المدن والمعسكرات الجديدة وتمصيرها بعد تحريرها ثم تجنيدها على وفق الخطة التي كان يتبعها المسلمون في المناطق المحررة كافة، ومنها الموصل ومنطقتها التي تمتاز بارثها الحضاري العريق[*] وقد جرت العادة على إنشاء المسجد وتجاوره دار الامارة في مركز المدينة، إذ اعتاد المسلمون على اختيار مواقع متميزة تكون محمية ومحصنة تنشأ فوقها دور الحكم والادارة في المدن المحررة كونها تمثل مركز القيادة والادارة فضلا عن كونها تمثل المقر الرسمي لممثل الخليفة ومسكنه في المدينة ومركز ادارتها ودواوينها وسجلاتها وبيت المال وخراجها[٢٢] واخذت تطلق على مقر الوظائف ومجالسها في البلاد العربية والإسلامية كافة، واصبحت تضم الوظائف السياسية والعسكرية واشتهرت بـــ (وظائف السيوف) بينما أطلق على الوظائف الادارية والدينية والديوانية بـــ (وظائف الاقلام)[٢٣].

وأصبحت تتمتع بمكانة متميزة لدى سلاطين الدولة العثمانية وامرائها واصبحت تمثل مركز الدولة العثمانية ودوائرها المدنية والعسكرية واخذت تعرف بالسرايات[٢٤] والكوشوك[٢٥] والقصر والجوسق، وذكر ان والي بغداد (بكتاش خان الفارسي) أنشا له (سراي) في بغداد ابان احتلاله للمدينة منتصف القرن العاشر للهجرة السادس عشر للميلاد، ثم جدد بنائه فيما بعد الوالي العثماني (سليمان باشا الكبير) مطلع القرن الحادي عشر للهجرة، السابع عشر للميلاد[٢٦] كما أنشا السلطان العثماني سليمان خان بن سليم الاول (٩٤٥-٩٧٥هـ/١٥٢٦-١٥٦٦م) سرايه الجديد في مدينة استانبول على انقاض السراي العثماني القديم الذي سبق إنشاءه بعد فتح القسطنطينية واسقاط الدولة البيزنطية سنة (٨٤٥هـ/١٤٥٣م)[٢٧] واصبح تقليدا معماريا متوارثا لانشاء (سرايات) الدولة ومقراتها الادارية والسياسية في البلاد العربية والإسلامية[٢٨] بما فيه مدينة الموصل واعتبارها (إيالة)[**] عثمانية من الدرجة الثالثة وفقا للتنظيم الاداري العثماني الذي طبق في العراق منذ عام (٩٤١هـ/١٥٣٥م)، حتى بلوغها مرتبة ولاية **(بكلربك) تضم العديد من السناجق والألوية التابعة لها اداريا وسياسيا**، وأصبحت رسميا تحت الحكم العثماني كونها ولاية تابعة ولأول مرة للدولة العثمانية مقرها استانبول، عين (محمد علي باشا) واليا رسميا منذ ذلك الحين، فكانت إحدى أربع ولايات رئيسة في العراق الى جانب بغداد والبصرة وشهرزور، يرأس الجهاز الحكومي فيها الوالي **الذي اصطلح عليه اسم (ولايت) أي (محافظ)** وغالبا ما يكون برتبة وزير ويكون مسؤولا عن الإدارة المدنية والعسكرية فيها[٢٩] وقد جرى إنشاء مقر رسمي لممثل الحكومة العثمانية في المدينة وذلك بإنشاء القلعة الداخلية الشهيرة بـــ (ايج قلعة) سنة ١٠٣٥(هـ/١٦٢٥م) وذلك بجهود حثيثة من قبل والي الموصل (بكر باشا بن اسماعيل باشا الموصلي) بعد ان تمكنت قوة عثمانية يقودها (كوجك احمد باشا) من طرد الحاكم الصفوي (قاسم خان) وقواته عن مدينة الموصل، فتمكن على إثرها الوالي (بكر باشا) من إنشاء أقدم (سراي حكم) عثماني في المدينة أقيم على حافة نهر دجلة من جهته الغربية في منطقة قليعات جنـــوب شرق مدينة الموصل القديمة عند رأس الجسر القديم، واتخـــذت الارض الواقعة امامها ميدانا لتدريـــب الجيش واستعراضه، واحتفظت (القلعة الداخلية) بمكانتها الادارية والسياسيـــة كمقر رسمي لإدارة شؤون المدينة ودواوينها وسجلاتها ومجالس كبـــار موظفيهـــا وقادتها ومستشاريها على اختـــلاف وظائفهم ومهامهم الادارية والسياسية

والعسكرية، فضلا عن كونها المسكن الشخصي لوالي المدينة وحاشيته، وقد اكد ذلك الرحالة الفرنسي تافرنيه الذي زار المدينة ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م[٣٠].

وفي مطلع القرن الثاني عشر للهجرة، الثامن عشر للميلاد، نقل العثمانيون مقر سراي الحكم ودواينه وسجلاته وكبار موظفيه الى موقعه الجديد خارج حدود القلعة الداخلية ضمن بناية خاصة مستقلة، تقع فوق الارض المشيد عليها الان مركز شرطة السراي ومصرف الرافدين عند ساحة الصقور سابقا جوار خان المفتي وسط اسواق الموصل القديمة جنوب مدينة الموصل القديمة عند محلة باب السراي، وكانت البناية مؤلفة من طابقين، اشتمل كل طابق على مجموعة من الوحدات البنائية المؤلفة من غرف وقاعات كبيرة ضمت مجالس كبار موظفي السراي ودوائرها الإدارية والسياسية والعسكرية، ومقر سجلاتها، كما خصصت بعض اقسام المبنى لتكون المقر الرسمي لوالي المدينة ومسكنه وحاشيته، وقد اكد ذلك الاب دومنيكولنزا الذي زار المدينة سنة ١١٧١هـ/١٧٥٧م[٣١] والرحالة نيبور الذي زار المدينة ١١٨٠هـ/١٧٦٦م[٣٢] والرحالة بكنكهام الذي زار المدينة ١٢٣٢هـ/١٨١٦م[٣٣].

وخلال فترة الحكم المحلي (١١٣٩-١٢٤٩هـ/١٧٢٦- ١٨٣٤م ) اهتم حكام الموصل وولاتها من (الاسرة الجليلية) بمراكز الحكم والقيادة آنذاك، فسعوا الى تجميل مقراتهم ومراكز حكمهم والتي اقاموها قرب سور الموصل، في مركز مدينة الموصل القديمة قرب باب لكش، بعد توسعها وامتدادها نحو الاجزاء الجنوبة والغربية، وكان السراي مكوناً من بناء معماري كبير ذي مساحة واسعة تتالف من طابقين، اشتملت على(٢٠) حجرة وغرفة، طول كل منها نحو (٨) أمتار، موزعة على طوابق المبنى السفلي والعلوي[*].

ومع بداية الحكم العثماني الرسمي المباشر في البلاد، تولى الباشا محمد اينجة البيرقدار ولاية الموصل منذ سنة (١٢٥١هـ /١٨٣٥م) وقام بالعديد من الاعمال العمرانية، ووضع امامه عدة مشاريع اصلاحية وادارية في المدينة، فجمع وجهاء الموصل واعيانها من العلماء والفقهاء والتجار والموسرين فيها وطلب منهم المساهمة بمصاريف انشاء دور الدولة ومقراتها الإدارية والمدنية والعسكرية، كما طلب الباشا محمد اينجة البيرقدار من القائد الالماني (فون مولتكة) اثناء وجوده في مدينة الموصل، طلب منه ان يضع له مخططا لانشاء المؤسسات الخاصة بدوائر الدولة ومقراتها السياسية والادارية والعسكرية، ونقل سراي الحكم ودواوينها الى موضعها الجديد، عند حافة نهر دجلة من جهته الغربية خارج سور الموصل عند الربض الاسفل الكائن في الجزء الجنوبي من مدينة الموصل القديمة ضمن بنايات الدولة ومؤسساتها الرسمية التي اشتهرت بـ (القشلة)[٣٤]، وكانت مؤلفة من قسمين، اشتمل القسم الاول على الوظائف والمهام المدنية والادارية، وعرفت بـ (القشلة المدنية)، فيما اشتمل القسم الثاني على الوظائف والمهام العسكرية والسياسية، وعرفت بـ (القشلة العسكرية)[٣٥].

**ثانيا / دائرة البلدية القديمة**

البلدية هي مؤسسة إدارية أوكل اليها الإشراف على العديد من الأجهزة الخدمية في المدينة[٣٦]. وبالتالي إدارة الشؤون العائدة للأهالي الذين تجمعهم دواعي المنافع المشتركة والاحتياجات المتقابلة ضمن الحدود والصلاحيات التي تمنحها القوى التشريعية عن طريق ممثليهم المنتخبين ضمن مجالس البلدية في كل مدينة[٣٧]. فهي تمثل مؤسسة شعبية تقوم بتحقيق رغبة السكان الحقيقية إذيتم تعيين كبار موظفيها عن طريق الانتخابات المباشرة كي يتسنى لهم القيام بأعمالهم وفق مقتضيات المصلحة العامة

اذ تعد مهام البلدية من بين ابرز المهام التي تقوم بها كافة المؤسسات المسؤولة عن تنظيم حياة السكان باعتبار ان واجباتها ذات مساس مباشر بحياة المواطن اليومية[٣٨].

وتعود البدايات الأولى لتشكيل دوائر البلدية ومجلسها في الدولة العثمانية الى عهد السلطان العثماني محمود الثاني(١٢٢٣-١٢٤٥هـ/١٨٠٨م- ١٨٢٩م) عندما أوعز بتشكيل مفتشية الاحتساب (احتساب نظارتي) التي أوكل إليها التفتيش ومراقبة الأسواق والإشراف على المكاييل والموازين وما الى ذلك من مهام تعود بالنفع العام على سكان المدينة والحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية فيها وقد أعقبتها جهود السلطان العثماني عبد المجيد (١٨٣٩- ١٨٦١م/١٢٥٥- ١٢٧٧هـ) إذ تم تشكيل لجنة خاصة بجهود المجلس الأعلى للإصلاح وذلك لدراسة إمكانية استحداث دوائر البلدية في جميع ولايات الدولة العثمانية وقد تم تأسيس أول بلدية ذات سلطة مالية مستقلة في حدود عام (١٢٧٥هـ/١٨٥٨م) في العاصمة العثمانية استانبول[٣٩].

لقد واصلت الدولة العثمانية اهتماماتها بتطوير خدمات البلدية العامة فقد أصدرت سنة (١٢٨٧هـ/١٨٧٠م) قانون نظام إدارة الولايات العمومية الخاص بتشكيل مجالس البلديات في الولايات العثمانية وبالأخص الرئيسة منها كما في العراق ومنها مدينة الموصل[٤٠]، لبيان تفرعاتها وتنوع وظائفها المتعلقة بها وواجبات موظفيها واستحصال وارداتها والأنفاق بمصروفاتها وغير ذلك ثم أعقبها إصدار قانون سنة (١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م) الخاص بدوائر البلدية ومجالسها حيث جرى وفق هذا القانون تنظيم الجهاز الإداري لدائرة البلدية وشرعت بموجبه اصدار قانون البلديات بشكلها القانوني وقد تم تشكيل مجالس بلديات في عموم الولايات العثمانية وشرع بإنشاء مجلس بلدي في مدينة بغداد[٤١]. والبصرة[٤٢]. والموصل[٤٣] ابان عهد مدحت باشا (١٢٨٦- ١٢٨٩هـ/١٨٦٩- ١٨٧٢م) والذي أوعز بإنشاء دوائر البلديات ضمن بنايات خاصة مستقلة عن سراي الباشا ودور الحكومة ومرافقها الإدارية والعسكرية وقد تم الشروع بإنشاء دائرة بلدية مدينة الموصل بشكلها القانوني سنة (١٨٦٩م/١٢٨٦هـ) وانتخاب مجلسها البلدي وكان أول رئيس لبلدية الموصل منتخب من قبل الأهالي والوجهاء وكبار الموظفين السيد حسن بك زيور بن والي الموصل السيد محمد سعيد آل ياسين المفتي أعقبه الحاج يونس أفندي المفتي الجليلي عام (١٨٧٣م/١٢٩٠هـ)[٤٤]، فشرع بإنشائها في حدود سنة (١٣٠٣هـ/١٨٨٤م)، ثم أعيد إنشاؤها ثانية سنة (١٣٠٨هـ/١٨٨٩م) وقد استغلت المساحة الواقعة في ميدان القلعة الداخلية (ايج قلعة) عند راس الجسر القديم في الجزء الجنوبي الشرقي من مدينة الموصل القديمة جوار المحكمة الشرعية، تم إنشاؤها بعد هدم باب السراي، ومن ثم هدمت بعد ذلك بنايتها واتخذها موقعا جديدا في موضع عمارة الاحمدية الكائن في الربض الأسفل خارج السور عند الجزء الجنوبي الشرقي من مدينة الموصل القديمة وذلك نهاية العصر العثماني قبل نقلها الى موقعها الحالي[٤٥]. وكان من مهامها القيام بالعديد من المشاريع العامة ذات النفع العام من خدمية وتنظيمية وإدارية، ومنها توسيع الشوارع والطرق الرئيسة والفرعية وإنارة الطرق وإقامة العقود على جانبيها والاهتمام بإنشاء الجسور والقناطر الحجرية لتدعيمها الى جانب مسؤولياتها الاهتمام باصلاحها ايام الفيضانات والعمل على انشاء مشاريع النقل الداخلي بالعربات التي تجرها الخيول ومراقبة الاسواق والاوزان والمكاييل وإيصال مياه الشرب الى الدور والمساكن والمدارس والمؤسسات الحكومية الرسمية والعمل على إنشاء المشاريع الصحية بإقامة المستشفيات والمستوصفات الصحية ودور الايتام والملاجئ والعناية بنظافة المدينة وتعيين الحراس وتسجيل الولادات والوفيات وفرض الضرائب

والرسوم على اصحاب الحرف والمهن واقامة المشاريع العمرانية ذات النفع العام على سكان المدينة ومؤسساتها العامة[٤٦].

كما قامت بإنشاء دوائر البلدية والجندرمة والمحكمة الشرعية ودائرة الصحة وطبابة البلدية ودار الضيافة وعدد من المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية والمدارس المهنية والإعدادية ومعاهد المعلمين كما أشرفت دائرة البلدية على أنجاز أول خارطة لمدينة الموصل سنة (١٣٣١هـ/١٩١٣م)[٤٧].

**ثالثا / دائرة المحكمة الشرعية**

وهي المحكمة المستندة على نظام الشريعة الإسلامية في إصدار الحكم والقضاء والتي كانت تعرف بالمحكمة العدلية عند العثمانيين، وكان النظام القضائي فيها يماثل نظام القضاء الإسلامي وعلى وجود القضاة الذين يقومون بالفصل بين المتنازعين والمتخاصمين استنادا الى احكام ثابتة شرعية وقضائية امتازت في أول الأمر بالبساطة وكانت المحاكم الشرعية بداية العهد العثماني تتكون من قضاة وعلماء ومشايخ وأصحاب فتاوى، حيث كانوا يجلسون في البيوت او المساجد والجوامع ويفتون في القضايا المقدمة اليهم قبل إنشاء المحاكم الشرعية ومجالسها ودوائرها الرسمية[٤٨].

وقد اوردت سالنامة ولاية الموصل الشهيرة بـ (الوثائق العثمانية السنوية) ان باشكاتب المحكمة الشرعية (عبدالحافظ رشدي افندي) كان من ابرز الأسماء التي ورد ذكرها كعنصر اداري فعال ومهم في اداء دور المحكمة الشرعية في الموصل والقائم على جمع القضاة والعلماء ورجال الافتاء فيها[٤٩].

وقد شهدت المحاكم الشرعية والقضاء اصلاحات عديدة في العصر العثماني وبالتحديد قبل فترة الاصلاحات العثمانية الممتدة بين سنة (١٢٥٥-١٢٩٣هـ/١٨٣٩- ١٨٧٦م)إذ تشكلت محكمة الموصل التجارية التي تمثلت بمجلس خاص لحل القضايا الخاصة بشؤون التجارة والتجار عام (١٢٧٩هـ/١٨٦٢م) فبدأ الاهتمام بالتنظيمات القانونية والنشاط التجاري والمدني[٥٠]. وتعهدت الحكومة العثمانية الى اصدار الفرمان العثماني الخاص بسنة (١٨٥٦م/١٢٧٢هـ) لتشجيع التجارة الداخلية والخارجية والدعاوي التجارية في المحاكم المدنية [٥١]وتقرر سنة (١٢٧٦هـ/١٨٦٠م) تشكيل المحاكم التجارية في الولايات العثمانية والالوية التابعة لها فكانت (محكمة تجارة سي) المحكمة التجارية هي اول محكمة مدنية تشكلت في لواء (سنجق) الموصل سنة (١٢٧٥هـ/١٨٥٩م) عندما كان تابعا لولاية بغداد انذاك، وتالفت المحكمة من رئيس وخمسة اعضاء من مختلف الطوائف كان رئيسها صالح أفندي الدباغ والنائب الاول صدقي افندي[٥٢]، كما ضمت قلم الدفتر الخاقاني[٥٣] الخاص بالاملاك والاراضي والسندات وعرف بقلم طابو[٥٤].

وفي عهد السلطان العثماني عبدالمجيد (١٨٣٩- ١٨٦١م) صدر (خط همايون الاول) سنة (١٢٧١هـ/١٨٥٤م) والذي اختص بتوجيهات مناصب القضاة ونوابهم الى جانب تنظيم الرسوم التي يجري استيفاؤها في المحاكم العثمانية في العراق عامة والموصل خاصة[٥٥].

وقد أصدرت الدولة العثمانية في حدود سنة (١٨٧٨م/١٢٩٥هـ) قانون تشكيل المحاكم المدنية في مراكز الولايات العثمانية في العراق[٥٦] عامة ومنها الموصل حيث شرع بإنشاء دوائر عدلية عرفت بـ (بدائت محكمة سي دائرة سي) الى جانب المحكمة الشرعية القائمة فيها وكان يوسف صدقي افندي رئيس اول دائرة عدلية في الموصل استنادا الى الوثائق الرسمية العثمانية[٥٧] وقد شرع والي

الموصل حسن افندي بن محمود افندي بن سليمان افندي العمري (١٢٥٠- ١٣٢٩هـ/١٨٣٤- ١٩١١م) بإنشاء أول بناية مستقلة للمحكمة الشرعية في مدينة الموصل[٥٨] خارج سراي الباشا بعد ان كانت ضمن بناية القشلة المدنية القديمة التي سبق أن أنشأها والي الموصل الباشا محمد اينجى بيرقدار والذي أصبح مقرها في محلة النبي شيت جنوب مدينة الموصل جوار مقبرة جامع النبي شيت فوق الارض المستغلة الآن معامل البرغل[٥٩] ثم نقلت بعد الى بناية خاصة في محلة باب لكش الكائنة في الجهة الجنوبية من مدينة الموصل القديمة قبالة باب السراي[٦٠]. على الارض المقامة عليها الآن مدرسة الوطن للبنين[٦١]. قرب مسجد المحكمة الذي شيد سنة (١١٥٤هـ/١٧٤١م) وكان يجاورها، فيصلي فيه كبار موظفي المحكمة الشرعية وقضاتها وعلماؤها، وعرف الشارع الممتد أمامها بشارع المحكمة[٦٢].

واتخذت موقعا مستقلا ومتميزا لها ضمن بنايات سراي الحكومة الشهيرة بـ (القشلة الملكية) التي انشائها والي الموصل الباشا محمد اينجة بيرقدار اثناء توليه ادارة المدينة منذ سنة (١٨٣٣- ١٨٤٣م/ ١٢٤٩- ١٢٥٩هـ)[٦٣]. وكان قضاتها وحكامها من الاتراك العثمانيين حصرا[٦٤]. وقد ضمت المحكمة الشرعية في الموصل في سجلاتها للاعوام (١٢٤٣- ١٢٤٧هـ/١٨٢٦- ١٨٢٩م) العديد من المدونات القضائية الخاصة بتاريخ العراق وولاياته الرئيسة الى جانب سجلات مدينة الموصل واقضيتها ونواحيها[٦٥] الى جانب العديد من الأوامر السلطانية والفرمونات التي يصدرها كبار رجالات الدولة العثمانية ووزرائها والتي اشتهرت بالبيورلدات[٦٦]. واستمرت المحاكم الشرعية في الموصل خلال العصر العثماني في ادائها حتى أنشأت المحاكم الرسمية النظامية بعد حركة الاصلاحات العثمانية[٦٧]. حيث تم تاسيس محكمة استئناف الموصل ومحكمة بداءة الموصل خلال المدة المحصورة بين (١٣١٢- ١٣١٧هـ/١٨٩٤- ١٨٩٩م) وكانت تتألف من مختلف الطوائف والقوميات والتي حلت محل المحاكم الشرعية والمجالس العدلية سالفة الذكر[٦٨].

وبعد اعلان الدستور العثماني وبالتحديد عام (١٩٠٨م) شهدت المحاكم الرسمية والنظامية وقضاتها وأجهزتها وإداراتها محاولات اصلاحية من قبل الدولة العثمانية لكسب ثقة سكان المدينة وعلمائها وذلك بحيادية واستقلال وعدالة القضاء حيث اصبح بموجب ذلك الاعلان تطبيق قانون انتخابات اعضاء المحاكم والقضاة وأصبح لمدينة الموصل وابنائها وبمختلف الطوائف نصيب وافر لعضوية المحاكم والقضاة فيها[٦٩].

**رابعا/ دائرة الأملاك السنية[٧٠]**

يراد بها أراضي واملاك السلطان العثماني الواقعة في مختلف الولايات والأقاليم الخاضعة للسيطرة العثمانية بداية الحكم المركزي الرسمي في البلاد، وهي نوع من انواع الملك الصرف ويذهب وارد نتاجها الزراعي من أراضي السلطان وأملاكه الى خزينة السلطان الخاصة وتخضع اسميا الى نفس قوانين أراضي الملك إلا أن واقع حالها يشير الى أنها معفاة من أي شكل من أشكال الضرائب والرسوم كما انها لا تورث من حال موت السلطان بل تنتقل ملكيتها الى من يتولى عرش السلطنة من بعده وكانت لها بنايات ودوائر خاصة في اغلب المدن الرئيسة في العراق ومنها دائرة الاملاك السنية في مدن بغداد والبصرة[٧١]. والموصل[٧٢].

ولقد خصصت مجالس رسمية لها تقوم باحصاء ومراقبة الأراضي والأملاك السنية رفيعة المستوى والتي كانت تتضمن الأراضي الزراعية والمباني والمنشآت العمارية المملوكة للسلطان العثماني عبدالحميد الثاني (١٢٩٣-١٣٢٧هـ/١٨٧٦- ١٩٠٩م) في اغلب مدن واقاليم الدولة العثمانية والواقعة تحت سيطرتها في البلاد العربية والإسلامية حيث تديرها دائرة عرفت بها (دائرة الأملاك السنية والأراضي) ولها فروع عدة في مناطق مختلفة من ارجاء السلطنة وتكون تلك الدوائر وفروعها تحت إشراف مباشر من قبل السلطان عبدالحميد الثاني، وقد احدث لها وزارة خاصة بها في العاصمة استانبول عرفت (بخزينة خاصة نظارة سي) أي وزارة الخزينة الخاصة كما تعد دائرة الأملاك والأراضي السنية وفروعها من دوائر الإمبراطورية العثمانية الرسمية[٧٣].

وكانت الحكومة العثمانية قد توسعت في صنف الاراضي السلطانية والتي كانت تعود للسلطان حيث كانت النواة الاولى للأراضي السنية[٧٤]. وقدرت الاراضي السنية في عموم مدن العراق نحو ثلث اراضيه [٧٥] وقد توسعت فكرة انشائها والاستفادة منها على عهد السلطان العثماني عبدالمجيد (١٢٥٥-١٢٧٨هـ/١٨٣٩- ١٨٦١م) الذي جعل البراري الواسعة والمزروعات في بلاد الشام والعراق ومنطقة الجزيرة اراضي بور ميتة سعى لاحيائها من اجل ان تكون ملكا خاصا له، فأنشأ لاجل ذلك ديوانا خاصا جعل وظيفته السعي للاهتمام باحياء هذه الاراضي (حجر بجفتلك همايون ادارة سي) أي ادارة المزارع والاراضي السلطانية، وقد ورد ذكرها خلال عهد السلطان العثماني عبدالحميد الثاني (١٢٩٣-١٣٢٧هـ/١٨٧٦- ١٩٠٩م) واعتبرها نوعا من الملكية الفردية[٧٦].

وامتدت يد السلطان للحصول على امتياز نفط العراق[٧٧] وبالذات في مدينة الموصل ضمت حقول النفط الى الأراضي السنية فضلا عن مناجم الفحم في أطرافها[٧٨]. إذ تعد دائرة الأملاك السنية في الموصل المركز الرئيس للجهاز الإداري المسوؤل عن دائرة الأملاك السنية وكانت مهمة ترأسه مع فروعه تناط لاشخاص من رعايا الدولة العثمانية ومن هم برتبة عسكرية عليا في الولاية يعرف بـ(أمير لواء اركان حربي) بالإضافة الى المساعدين يؤلفون مجلس الإدارة والإشراف يتضمن مفتش الغابات ورئيس كتاب التحرير وقلم الحسابات ومسجل الأملاك والناسخ والمحصل امين الصندوق وعدداً من الكتبة[٧٩].

وكان موظفوها وكبار مسؤوليها يتمتعون بامتيازات كثيرة في الدولة العثمانية أبرزها الإعفاء من الخدمة العسكرية والتعليم[٨٠].

وبقيت على ذلك حتى نهاية العهد العثماني ودخول الانكليز الى العراق بعد احتلاله عام (١٣٣٧هـ/١٩١٨م) وكانت أول بناية خاصة لدائرة الأملاك والأراضي السنية في مدينة الموصل منذ تأسيسها عام (١٣٠٥هـ/١٨٨٧م)[٨١] على عهد السلطان العثماني عبدالحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م)[٨٢]. ومديرها في المدينة ضياء أفندي (١٣٠٢هـ/١٩٠٤م)[٨٣]. في بناية مستقلة تقع امام الميدان الواقع قبالة مبنى القشلة بقسميه العسكري والمدني[٨٤] التي سبق أن أنشأها والي الموصل الباشا محمد اينجة بيرقدار (١٢٤٩- ١٢٥٩هـ/١٨٣٣- ١٨٤٣م)[٨٥]. حيث كانت دائرة الاملاك السنية تشغل المساحة الواقعة امام القشلة على المساحة المقامة عليها الان دائرة بلدية الموصل وقد سعت والدة السلطان العثماني عبدالحميد الثاني بإنشاء السبيل خانة امام دائرة الأملاك السنية احتفاء بمرور (٢٥) عاما على وفاة ولدها السلطان عبدالحميد الثاني[٨٦].

**خامسا / دائرة الأوقاف[٨٧] الاسلامية**

لم ترد كلمة الوقف في القران الكريم ولا في احاديث رسول الله (ﷺ) ولكن يفهم من تفسيرات الفقهاء والعلماء ان الوقف صدقة جارية من اموال المسلمين ويستمر بقائها بعد مماته وهو ما ينطبق تماما مع حديث رسول الله (ﷺ) اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث: صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له[٨٨].

وقد عرف الوقف بانه اعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا وبذلك فان الوقف يقتصر على اعطاء منفعة شيء لشخص ما او لخدمة مصلحة انسانية واجتماعية مادام ذلك الشيء على قيد الوجود مع بقاء الملكية للشيء الموقوف ولا يمكن بيعه ولا هبته ولا ارثه[٨٩].

وقد خص الموقوف عليه ان يكون انسانا واحدا او اكثر وان يكون مؤسسة اجتماعية او ثقافية او دينية او مكانا مقدسا كالمساجد والجوامع والمدارس ودور الحديث والقران وان يكون دورا سكنية او محلات ودكاكين تجارية او خانات او حمامات او أسواقا وبساتين ومزارع وسبيلخانة او مستشفيات طبية ومعاصر ومدابغ ومسالخ ومذابح ومطاحن وما الى ذلك من أنواع الوقوف والمستغلات الخيرية المنقولة وغير المنقولة وتكون متعددة الأقسام والأوجه[٩٠].

واستمر وقف الاملاك والمستغلات الخيرية على مر العصور العربية والإسلامية حتى مطلع العصر العثماني حيث اخذ حيزا كبيرا من الأهمية والتطور والاتساع حتى اصبح ملازما لمعظم الولاة والأمراء في الدولة العثمانية وعلمائها وأغنيائها والموسرين منها وأخذ بالتوارث جيلا بعد جيل بين الآباء والأجداد من النساء والرجال وحيث ما بسط العثمانيون سيطرتهم في البلاد العربية والاسلامية شرقا وغربا.[٩١] وقد لعبت الاوقاف بمجملها دورا كبيرا ومتميزيا في احياء المدن وتخليدها وانتشرت انتشارا ملحوظا حتى خصص لها ديوان خاص كان يعرف سابقا بديوان الاحباس او الاوقاف[٩٢]

ومع هذه الاغراض المتنوعة للاوقاف كثرت انواع المنشات العمارية كثرة واضحة خلال العصر العثماني إذ أوردت لنا بعض المصادر التاريخية ان من بين تلك الموقوفات كانت (المنشات العمارية) المتمثلة بالمكاتب والكتاتيب والمياتم والمدارس والمساجد والخانقات ودور القران والحديث والربط والزوايا والمكتبات والترب والمدافن والبيمارستانات ومغاسل الاموات واحواض الدواب والاسبلة والدور والحمامات والاسواق والاراضي الزراعية وما الى ذلك[٩٣].

لقد اقدمت نظارة الأوقاف العثمانية عند تشكيلها عام (١٢٤٢هـ/١٨٢٦م) في استانبول على فتح دوائر فرعية لمديرية الأوقاف العامة في الألوية والمدن والسناجق الخاضعة للسلطة العثمانية كما انشأت دوائر فرعية اخرى في اغلب الاقضية والنواحي التابعة للألوية والمدن الرئيسة وبالذات مدن العراق ومنها الموصل واقضيتها وكانت تعرف (اوماص دائرة سي)، وقد عين لكل منها مفتش عام ومدير مسوؤل عنها وبدرجة لا تقل عن درجة القاضي يساعده كادر وظيفي مؤلف من رئيس كتاب وكاتب المصروفات ومجلس عرف بمجلس الأوقاف مؤلف من مجموعة من الموظفين القائمين على جمع وإحصاء ومراقبة وتسجيل الأملاك الوقفية بأنواعها الى جانب علماء الدين وفقهاء المدينة[٩٤].

وقد تم تشكيل دوائر الاوقاف ومجالسها في العراق على عهد مدحت باشا (١٢٨٦-١٢٨٩هـ/١٨٦٩- ١٨٧٢م) حيث كانت في كل ولاية دائرة اوقاف تتألف كل منها من مجلس خاص يتولى الاشراف على اوقاف الولاية المنقولة وغير المنقولة ويسعى للمحافظة عليها وعدم التجاوز على مقدراتها وممتلكاتها وعلى اختلاف أنواعها[٩٥].

وظهرت في مدينة الموصل خلال العصر العثماني الأوقاف الأهلية الى جانب الأوقاف الرسمية، وهي أوقاف يتولى الاشراف عليها بعض سكان المدينة وتكون محصورة عموما في عائلته لذا اطلق على القائم بالإشراف عليها اسم متولي الوقف[٩٦] وكانت دائرة الوقف ضمن اعمال القضاء في مدينة الموصل[٩٧]. والذي كان يعد من أساسيات تنظيم المجتمع حسب احكام الشريعة الإسلامية والمشرف المباشر ولاسيما ان ما يميز القضاء في الموصل ان جميع القضاة المسوؤلين كانوا من أبناء المدينة الذين يمتلكون المعرفة والخبرة والورع والدين ومن عوائل وبيوتات أصيلة في المدينة[٩٨].

تعاقب على ادارة اوقاف الموصل (١١) مديرا منذ تأسيسها عام (١٢٤٩هـ/ ١٨٣٤م) حتى عام (١٣٣٧هـ/١٩١٨م) وكان اول مدير لدائرة اوقاف الموصل علي أفندي المفتي ألعمري (١٢٤٩-١٢٥٥هـ/١٨٣٤- ١٨٣٩م) ثم خلفه عبدالله باش عالم ألعمري وانها كانت تحت إشراف وادارة قضاة الموصل وعلمائها الى جانب والي المدينة وحاكمها[٩٩].

وكانت دائرة اوقاف الموصل تقع ضمن بناية سراي الحكومة وهي احدى دوائر (القشلة المدنية) منذ عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٣م[١٠٠] ثم انتقلت نهاية القرن التاسع عشر الى منطقة الثلمة القديمة في محلة باب لكش على الطريق الممتد الى محلة باب الجديد ضمن بناية خاصة مستقلة كانت دارا قبل ذلك واستاجرتها دائرة الاوقاف الدينية قبالة مدرسة الامير عبدالله الوصي[١٠١] ثم انتقلت نهاية العهد العثماني جوار المحكمة الشرعية والبلدية القديمة عند باب الجسر[١٠٢] ومن ثم الى عمارة الاحمدية جوار دائرتي الطابو والنفوس والاحوال المدنية جوار الاعدادية الشرقية[١٠٣].

**سادسا / دائرة المعارف**

لقد شهد قطاع التربية والتعليم وانشاء المدارس جانبا مهما من الاصلاحات والتغيير لم يشهدها من قبل عهد الامبراطورية العثمانية وبدا ذلك الاهتمام بمسعى السلطان العثماني عبدالمجيد (١٢٥٥-١٢٧٧هـ/ ١٨٣٩-١٨٦١م) حيث أصدرت اولى تلك القوانين الخاصة بتحسين اوضاع التعليم وانشاء المدارس الرسمية الحديثة الخاصة بالتعليم الابتدائي والثانوي المكتب الابتدائي الرشدي والاعدادي والثانوي والمهني من بينها قانون عام ١٢٦٣ه- ١٨٤٦ الخاص بالاشراف على التعليم وانشاء المدارس عرف بنظارة المدارس العام والذي ورد في الوثائق العثمانية ب (مكتب عمومي نظارتي) ثم تحول عام ١٢٦٤ه / ١٨٤٧م الى وزارة المعارف العامة باسم (معارف عمومي نظارتي)[١٠٤].

اصدرت الحكومة العثمانية سنة (١٢٨٦هـ/١٨٦٩م) قانون المعارف الذي اهتم بادارة المعارف في عموم ولايات الدولة العثمانية داخل السلطة وخارجها واكد على ضرورة تشكيل مجلس معارف في كل ولاية من ولايات الدولة العثمانية عرف (بولايت معارفغ ادارة سي) على ان تكون شعبة لمجلس المعارف الكبير في العاصمة العثمانية استانبول، كما نص القانون على ان يرأس مجلس المعارف في كل ولاية عثمانية رئيس يشغل في الوقت ذاته مديرا لادارة المعارف يتم تعيينه من قبل نظارة المعارف العمومية في استانبول مع كبار موظفي المجلس الى جانب بعض الشخصيات المحلية التي تقوم بانتقائها ادارة الولاية وقد خصصت الدولة العثمانية دائرة مستقلة لمجلس المعارف في كل ولاية لتسهيل مهمات المجلس وموظفيه انيطت بهم تنفيذ الأوامر والتعليمات التي ترد من نظارة مجلس المعارف والسعي لتشكيل (مجلس ادارة العلم) والتأكد من وضعها موضع التطبيق والإشراف على سير التدريسات وإنشاء المدارس بأنواعها

الابتدائية والرشدية والمهنية والاعدادية فضلا عن اهتمامها بانشاء معاهد المعلمين ومدارسها وتنظيم ميزانية المعارف والوقوف من صحة المعاملات الخاصة بالتعليم والمعلمين ومنحهم الشهادات والوثائق الرسمية، وفي السياق نفسه أصدرت الدولة العثمانية نظام ادارة الولايات العمومية الى جانب تنظيم ادارة التعليم في حدود عام (١٢٨٨هـ/١٨٧١م) اكد على أهمية وظيفة مدير المعارف وإنشاء دوائر خاصة بها في مراكز الولايات العثمانية ومنها مدن العراق الرئيسة في بغداد والموصل ابان عهد مدحت باشا (١٨٦٩- ١٨٧٢م) الى جانب النظر والتدقيق في إجراءات الاصلاحات العثمانية وتفتيش المدارس والمكتبات التابعة لها ورفع التقارير للباب العالي في العاصمة العثمانية استانبول، ولم ينتظم عملها حتى صدور قانون مجالس المعارف في الولايات العثمانية بما فيها مدن العراق في حدود عام (١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م) أسس اول مجلس للمعارف في بغداد سنة (١٣٠٣هـ/١٨٨٣م) ثم اعقبه تأسيس مجالس معارف في البصرة والموصل[١٠٥].

وقد ذكرت سالنامة ولاية الموصل أول مرة ان دائرة المعارف في مدينة الموصل تتألف من مجلسين:

**المجلس الاول:** والذي تم تأسيسه في مدينة الموصل مع إصدار قانون تشكيل مجالس المعارف في الولايات العثمانية لسنة (١٣٠٠هـ/١٨٨٢م) وكان جزاً من بناية القشلة الملكية ومن ثم انتقل الى موقعه الجديد في دائرة خاصة تقع عند مدخل شارع الدواسة حاليا ومؤلفة من طابقين[١٠٦].

**المجلس الثاني:** تأسس على عهد الاتحاديين بعد عام (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م) حسب سالنامة ولاية الموصل لسنة (١٣٣٠هـ/١٩١٢م) عرف بمجلس معارف المدارس الابتدائية، يتألف من الوالي رئيسا و(٧) أعضاء و (٤) من الوجهاء والأهالي ومدير دار المعلمين ومفتش واحد معلمي المدارس الرشيدية[١٠٧] يقع جوار مسجد الشيخ كعوب المعروف بمسجد الحاج عثمان اغا الديوه جي في محلة النبي جرجيس[١٠٨] مركز مدينة الموصل القديمة عند تقاطع شارع النجفي بسوق الشعارين، ضمن بناية الحاج محمد علي السقيع حاليا[١٠٩].

**سابعا / دائرة الأشغال النافعة**

لقد اوجب قانون الولايات العثمانية الصادر سنة (١٢٨١هـ/١٨٦٤م) على تعيين مامور خاص بالأشغال العامة النافعة ضمن مجالس النافعة العثمانية في كل مركز ولاية عثمانية رئيسة ومنها الولايات والمدن العراقية بغداد والبصرة والموصل عرفت (بنافعة مجلس سي)، وكان يختار عادةً مأموراً من قبل نظارة الاشغال النافعة للدولة العثمانية في استانبول[١١٠].

وقد حدد قانون الولايات العثمانية واجبات مدير الاشغال النافعة بوصفه المدير المسؤول يساعده عدد من المهندسين والمختصين والموظفين للاهتمام والاشراف على المباني العامة والطرقات وتهيئة العمال والإشراف على أدائهم وتقديم خلاصة بالأعمال المنجزة في نهاية كل سنة الى الوالي العثماني الذي يرفعها بدوره الى نظارة الأشغال النافعة التي عرفت في الدولة العثمانية (وزارة الأشغال العامة)[١١١]. وقد سعت الحكومة العثمانية الى تشكيل مجلس خاص للاشغال النافعة وحددت واجبات المجلس ونظام ادارة الولايات العمومية لسنة(١٢٨٨هـ/١٨٧١م) لتحديد مواعيد تجمع العمال والمختصين وانصرافهم واداء واجباتهم وادارة مخصصات الطرق وصرفياتها وكل ما يتعلق بالجوانب المالية والحسابية وإيصال المعلومات اللازمة للوالي وما تم إنجازه[١١٢] والاهتمام بحراثة الأراضي الخصبة وزراعتها وتوسيع وتطوير إنتاجها فضلا عن العمل على إيواء المهجرين لأسباب شتى

وإسكانهم في آماكن خاصة مناسبة[١١٣]. وضمت الجهود التي بذلها مدحت باشا (١٢٨٦-١٢٨٩هـ/١٨٦٩- ١٨٧٢م) في العراق في وضع قانون الولايات موضع التطبيق واوعز بتشكيل مديرية الاشغال النافعة في مدينة بغداد التي تعد اول مديرية للأشغال النافعة في العراق والتي اسند اليها القيام ببعض إلا عمال منها مسح بعض الأجزاء من نهر الفرات وتطهيرها لجعله صالحا لملاحة البواخر النهرية وإصلاح المصانع العائدة لادارة البواخر الحكومية وتشغيلها[١١٤].

وفي حدود عام (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م) تم تاسس صندوق المنافع في الدولة العثمانية وذلك لتمويل الطرق على عهد السلطان العثماني عبدالحميد الثاني حتى بلغت مصروفات الاشغال العامة لمدينة الموصل وحدها نحو(٥٦٠٣) قرش في حدود عام (١٣٠٨هـ/١٨٩٠م) ثم خصصت لها مصروفات اضافية وبشكل متزايد خلال عام (١٣١٢هـ/١٨٩٤م) بلغت نحو (٢٠٩٨٨) قرش[١١٥].

علما ان دائرة الاشغال العامة في أي ولاية من ولايات الدولة العثمانية سواء بالامور الحسابية او المصرفية او الاشراف والعمل لا تقوم باي عمل الا بعد اخذ موافقة مقر الحكومة العثمانية الرسمي في استانبول مثالا على ذلك عند تعمير جسر الموصل عام (١٣٢٥هـ/١٩٠٧م) تم ابلاغ نظارة النافعة العمومية في استانبول فوافقت على رصد مبلغ قدره (١٥٦٧٩) قرش و (٣٠) بارة [١١٦].

وقد تم تشكيل دائرة خاصة للأشغال النافعة العامة في اغلب الولايات العثمانية الرئيسة في العراق ومنها بغداد والبصرة والموصل وتشير سالنامة ولاية الموصل لسنة (١٣٠٨هـ/١٨٩٠م) انه كان في مدينة الموصل دائرة الأشغال النافعة[١١٧] وقد عرفت في مدينة الموصل باسم (نافعة دائرة سي) وكان اول رئيس هيئة مجلس النافعة في مدينة الموصل (والي ولايت عثمان باشا) استنادا الى الوثائق العثمانية لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م[١١٨].

والحق بها سنة (١٣١٠هـ /١٨٩٢م) هيئة الاشغال التي يرئسها الوالي عثمان باشا وأعضاء البلدية وناظر النفوس فضلا عن مدير البنك والمحاسبة واطباء ومهندسين وكتاب واعضاء آخرين، وتختص دائرة الأشغال بالأمور الزراعة والطرق والجسور والطب البيطري وما الى ذلك من مختلف الجوانب الصحية[١١٩] واعمار المدن وخدماتها[١٢٠]. الى جانب مسؤلياتها في الاشراف على المدارس المهنية في مدينة الموصل والتي سبق انشاؤها [١٢١] من قبل دائرة البلدية في المدينة وقد اوعز السلطان عبدالحميد الثاني باعادة فتحها ثانية عام (١٢٣٦-١٣٢٧هـ/١٨٧٦- ١٩٠٩م) وتجديد عمارتها والمساهمة في انشاء مدرسة صنائع الموصل[١٢٢].

وقد تم انشاء بناية خاصة لدائرة الاشغال النافعة في الموصل[١٢٣] في محلة الميدان عند منطقة باب الجسر القديم في الجزء الجنوبي الشرقي لمدينة الموصل القديمة جوار دائرة بلدية الموصل القديمة[١٢٤]. بعد انتقالها من مقرها القديم ضمن بنايات دوائر (القشلة المدنية)[١٢٥].

**ثامنا / دائرة الكمارك**

اختصت دوائر الكمارك (**) في الدولة العثمانية ومنذ وقت مبكر بفرض رسوم محدودة على مختلف البضائع والسلع المستوردة بين الولايات الخاضعة تحت سيطرة ونفوذ الدولة العثمانية وبين الأقاليم والمدن المجاورة لها الى جانب تلك الرسوم المفروضة بين الولايات ذاتها علما ان الرسوم الضريبية كانت معروفة منذ العصور الاسلامية الاولى[١٢٦] يضاف الى ذلك رسوم الخدمات التي كانت تقدمها الحكومة العثمانية لسكان المدينة من خدمات الماء والانارة ورسوم بعض المعلومات الادارية، وكان ذلك ضمن قسم خاص بدائرة الكمارك يعرف بـ (قمسيون حكومت)[١٢٧]

وقد سعت الحكومة العثمانية الى توسيع نشاطها الضريبي وإحكام سيطرتها على منافذ الطرق التجارية وفرضت مبالغ محددة كرسوم ضريبية على التجار بحسب كمية ونوع البضاعة والسلع المستوردة او المعدة للتصدير مما اقتضت الحاجة الى تأسيس دور الكمارك الخاصة باستيفاء الرسوم والضرائب على اختلاف أغراضها وأنواعها وقد عرفت بدور الكمارك كما عرفت بدائرة الكمارك في مختلف الولايات العثمانية ومنها مدن العراق الرئيسة في بغداد والبصرة والموصل مطلع عام (١٢١٨هـ/١٨٦٤م) كانت جميع دوائر الكمارك فيها مرتبطة بالدائرة الرئيسة للكمارك العثمانية ومقرها استانبول وكانت مسوؤليتها الرئيسة الاشراف على فرض الرسوم الكمركية المفروضة على التجارة الخارجية وقد اصدرت الحكومة العثمانية أنظمة مالية متعددة أولها نظام إحالة الأعشار لسنة (١٢٧٣هـ/١٨٥٦م) الخاص باستيفاء رسوم الاراضي الزراعية[١٢٨] وتنظيم امور الضريبة والرسوم التجارية وقد جرت محاولات عديدة لتنظيم أمور الكمارك وجباية رسومها وكان أبرزها محاولة مدحت باشا والي بغداد (١٢٨٦-١٢٩٣هـ/١٨٦٩- ١٨٧٦م) الذي الغى عددا من قوانين وأنظمة الضرائب) وكانت دوائر الكمارك تستوفى رسومها سواء اكانت رسوم كمرية او رسوما الاراضي الزراعية ورسوم التأخير بموجب تعريفات خاصة حيث كان يتم الدفع عادة بالليرة الذهبية العثمانية او المجيدية الفضية وكذلك بالنقد الأجنبي الباون الانكليزي[١٢٩].

وبموجب الاتفاقية التجارية التي تم عقدها بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية مطلع نيسان (١٢٧٨هـ/١٨٦١م) فقد تم بموجبها الغاء الضرائب والرسوم الكمركية الداخلية جميعا مع رفع قيمة الرسوم الكمركية على البضائع الأجنبية المستوردة الى (٨%) من قيمة البضاعة مقابل إلغاء جميع الحواجز والضرائب المفروضة داخليا والمسماة بقرة كمرك[١٣٠].

وقد سعت الدولة العثمانية منذ عام (١٢٧٥هـ/١٨٤١م) الى أنشاء دور الكمارك والرسوم الضريبية في اغلب الولايات العثمانية الرئيسة ومنها مدن العراق الكبرى وبالذات مدينة الموصل التي تم تأسيسها عام (١٢٨١هـ/١٨٦٤م) وأسندت اليها دائرة الكمارك في الموصل مسوؤلية تحصيل خراج الكحول والتبغ (التتن) والاخشاب بانواعها[١٣١]. الى جانب استحصال ضريبة الكودة التي كانت تفرض على الاغنام والجمال والجاموس والماشية بأنواعها وكانت تلي ضريبة العشر في مدينة الموصل من حيث الاهمية كانت تستوفى عينيا أي تدفع عل كل قطيع بعدد روؤس الحيوانات حتى صدور خط كولخانة سنة (١٢٥٥هـ/١٨٣٩م) الذي الغى ذلك واصبحت الكودة تؤخذ على الربح السنوي[١٣٢].

وقد تعاظم دور مدينة الموصل الضريبي في استيفاء رسوم الكمارك خلال العصر العثماني لاسيما وان موقع مدينة الموصل الجغرافي ووقوعها بين طرق مواصلات عديدة من برية ونهرية وربطها بمختلف الاقاليم والمدن المجاورة ادى الى استخدام اراضيها واسواقها كمنطقة (ترانسيت) يتم العبور من خلالها الى اسيا الصغرى والخليج العربي وبلاد الشام فضلا عن وقوعها في منطقة وسطية بين مدن العراق في الشمال والجنوب[١٣٣].

وقد احتلت دائرة الكمارك في مدينة الموصل حيزا كبيرا من الأهمية في المدينة ومنطقة اسواقها التجارية، وقد شغلت بموقعها في خان الكمرك الكبير المعروف (بخان الشط) والمشرف على نهر الدجلة، وكان الخان مؤلفا من بناء ذي طابقين يحتوي على (١٠٠) حجرة[١٣٤]. كبيرة وصغيرة الى جانب العديد من الوحدات العمارية وفناء واسع ومداخل عديدة توصل بدورها الى منطقة أسواق الموصل القديمة في الجزء الجنوبي الشرقي قبالة نهر دجلة وملاصقا لجامع الاغوات المشيد عام

(١١١٤هـ/١٧٠٢م)[١٣٥]. وكان يتم ترسيم البضائع وفق القانون الضريبي للحكومة العثمانية[١٣٦]. عند دائرة الكمارك ضمن بناية خان الكمرك الشهير بعد إصدار قانون الكمارك العثمانية ومجلسه في مدينة الموصل[١٣٧]، استنادا الى الوثائق العثماني المدونة في سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م والتي اوردت وجود (حكومت قومسيوني) خاصة لجميع الرسوم والضرائب في الدائرة ذاتها[١٣٨].

**تاسعا / دائرة الأملاك والنفوس**

هي الدائرة المسوؤلة عن ادارة القيود الاساسية التي تحتوي على عموم الأملاك والاراضي وما يتبعها وإيراداتها السنوية فضلا عن جمع قيود عامة النفوس وتدوينها الى جانب الاشراف والنظارة على ما يقع من تغيرات في الاملاك ومواليد النفوس واحصاء عموم وفيات النفوس ونقلياتها وما يتعلق بتذاكر المرور والباسبورطات المعروفة بالجوازات الرسمية التي ينبغي ان يصطحبها المسافرون من التجار والسياسيين وعامة الناس للسفر داخل اقاليم الحكومة العثمانية وولاياتها والسفر خارجها الى الدول المجاورة والأجنبية، يضاف اليها اهتمامات اخرى تختص بالمحافظة على دفاتر التحريرات العمومية فيها وقد وردت في الوثائق العثمانية باسم نفوس ناظري[١٣٩].

ومع بداية الاصلاحات العثمانية التي عرفت (بالتنظيمات) بين الاعوام (١٢٥٥-١٢٩٣هـ/١٨٣٩-١٨٧٦م) وفي سياق تلك الحركة الاصلاحية سعت الحكومة العثمانية الى الاهتمام بمحاولة اجراء المسح والاحصاء للممتلكات والسكان في الولايات الخاضعة لها فعملت على تاسيس (دوائر النفوس) في الولايات العثمانية واقضيتها ومن ضمنها مدينة الموصل وذلك بهدف تثبيت الولادات والوفيات كان اهتمام الدولة العثمانية نابعا من اهمية أعمال المسح والاحصاء بالنسبة للتجنيد الإجباري والالتحاق في صنوف الجيش العثماني الى جانب الاهتمام بالضرائب والرسوم على الرغم مما واجهته الحكومة العثمانية من صعوبات عدة في تنفيذ تلك الاعمال في مختلف ولايات الدول العثمانية[١٤٠].

إن النظام الإداري العثماني يميز بشكل واضح بين مراكز الاستيطان بالاستناد الى حجم النواة العمرانية فيها وهو ما كان يساعد بدوره على التوسع السكاني بسبب النمو العمراني المتزايد فيها، وبموجب قانون النفوس العام فقد سعت الحكومة العثمانية الى تشكيل مجلس خاص لدائرة النفوس يتألف من مأمور سجل النفوس ومساعديه وعدد من الكتبة واحصائيين فضلا عن مهندسين ومشرفين كما باشرت الحكومة العثمانية إنشاء دائرة النفوس[١٤١]. ضمن بناية خاصة ومستقلة في معظم الولايات العثمانية واقضيتها ومنها مدينة الموصل وتم تخصيص موقعها ضمن سراي الحكومة المعروفة بالقشلة المدنية التي سبق وانشاها والي الموصل الباشا محمد اينجة بيرقدار (١٢٤٩هـ- ١٢٥٩هـ/ ١٨٣٣-١٨٤٣م) في الجزء الجنوبي الشرقي خارج سور الموصل القديم. واختير لكل دائرة مدير نفوس عرف (بالمأمور) واستنادا الى الوثائق العثمانية الواردة في سالنامات ولاية الموصل للسنوات (١٣٠٨هـ/١٨٩٠م ، ١٣١٠هـ/١٨٩٢م) كان اول مدير نفوس في الموصل علي ياور أفندي (١٣٠٨هـ/١٨٩٠م)[١٤٢] وهو المسؤول عن عملية البحث والتفتيش في مركز المدينة ومحلاتها واحيائها لاجراء القرعة للتجنيد الاجباري والانخراط في صفوف الجيش العثماني وتقدير حجم الضرائب والرسوم، كما اختير مأمور للاقضية والنواحي للغرض ذاته وكانت دائرة النفوس في مركز كل ولاية تابعة لنظارة سجل النفوس العمومية في استانبول مقر الدولة العثمانية[١٤٣].

كما أصدرت نظارة النفوس العامة سنة (١٣٠٦هـ/١٨٨٨م) أمراً بضرورة ابلاغ وتسجيل الزواج الذي كان يتم بين مختلف الطوائف في مراكز المدن والاقضية ونواحيها وكانت تفرض غرامات مالية

على كل عمل تاخير او عدم تسجيله في سجلات الاحوال والنفوس العامة او مركز المدينة والقضاء[١٤٤]. وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي كانت تجرى لاحصاء سكان المدن واقضيتها ومعرفة اسماء ذكورها وإناثها الا انها كانت تجابه بالمقاومة العنيفة والرفض لاسيما وان دافع الرفض كان من قبل سكان المدن واقضيتها ونواحيها بسبب ربط السكان بين عملية الاحصاء السكاني الذي كانت ترغب الحكومة العثمانية في اجرائه وبين الخدمة العسكرية الالزامية الا جبارية التي كانت تطمح لتحقيقها لاسيما وان مدة الخدمة كانت طويلة لسنوات عديدة تؤدي الى إبتعادهم عن اسرتهم وارضهم وعملهم دون ان يتقاضوا شيئا يذكر كما كانوا يربطون كذلك في تقدير الرسوم والضرائب التي كانت الحكومة العثمانية تجريه لزيادة خزينة الدولة العثمانية في استانبول[١٤٥]. فكانت اغلب عمليات الاحصاء تجابه بالعصيان المسلح او الاضراب أبرزها ما حدث من عصيان عام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م)[١٤٦] واول من تولى دائرة النفوس قبل وفاته نهاية العهد العثماني الحاج حسن أفندي بن محمود بن سليمان بن احمد بن مراد العمري (١٣٢٩هـ/١٩١١م)[١٤٧] وقد احتلت دائرة الاملاك والنفوس من مدينة الموصل موقعا خاصا في محلة النبي شيت جوار المحكمة الشرعية والاعدادية الشرقية القديمة في المنطقة المقامة عليها معامل البرغل حاليا[١٤٨] ثم انتقلت بعدها الى منطقة شارع حلب قرب منتدى الشعراء الليلي ضمن بناية عمارة الاحمدية جوار دائرة الطابو فيما انتقلت بعد ذلك الى البناية الجديدة المقامة عند محلة (الثلمة) على الطريق الممتد من محلة باب الجديد الى بناية المحافظة[١٤٩].

**أحد عشر / دائرة البريد والبرق**

لم تظهر في العراق عامة ومدينة الموصل خاصة أية مؤسسات بريدية ورسمية خلال العصر العثماني حتى عام (١٢٨٦هـ/١٨٦٩م) عندما اصدرت الحكومة العثمانية نظام ادارة البريد العثمانية (بوسته ادارة سي نظامنامه سي) واردفته بنظام البريد ومجالسه (بوسته نظامنامه سي)[١٥٠]. والذي تزامن اصداره مع تولي مدحت باشا حكم العراق (١٢٨٦-١٢٨٩هـ/١٨٦٩- ١٨٧٢م) وانتظمت في عهده الخدمات البريدية في الولايات العراقية كافة ومنها مدينة الموصل[١٥١] وقد اشارت المصادر التاريخية الى انشاء خدمات البريد في العراق قبل ذلك التاريخ وبالتحديد منذ عام (١٢٨١هـ/١٨٦٤م) من قبل والي بغداد نامق باشا الذي كلف سعاة البريد لنقل البريد لمسافات طويلة ولمرتين في الأسبوع[١٥٢].

فضلا عن قيام الحكومة الهندية بافتتاح مكاتب البريد ودوائرها مطلع عام (١٢٨٥هـ/١٨٦٨م) بين مدن الجنوب[١٥٣]. ثم اعقبها محاولات السلطة العثمانية بافتتاح العديد من دوائر البريد وخدماتها في اغلب المدن الرئيسة في العراق وبالذات مدينة الموصل وانتشرت فيها مكاتب البريد ودوائرها منذ عام (١٢٨٧هـ/١٨٧٠م) ارتبطت بالإدارة العثمانية العامة للبريد في استانبول التابعة لوزارة الداخلية[١٥٤].

وبمطلع عام (١٢٩٥هـ/١٨٧٨م) كانت الدولة العثمانية طرفا هاما في الاتفاقية البريدية العالمية في باريس وشرعت الحكومة العثمانية بافتتاح دوائر البريد في عموم الولايات العثمانية واقضينها وبالذات المدن الرئيسة في العراق، بغداد والبصرة والموصل[١٥٥].

ونظرا لاهمية مدينة الموصل وموقعها الجغرافي ووقوعها على طرق المواصلات بين مختلف الاقاليم والمدن في الشمال والجنوب والشرق والغرب فقد تنوعت طرق نقل البريد منها والى العديد من المدن والولايات العراقية واقضيتها في الداخل والخارج وكانت يتجه من مدينة الموصل سعاة البريد

في حمل الرسالة والامانات والبريد شمالا من الموصل اربيل وموصل سنجار وموصل سيواس استانبول وموصل عقرة وموصل كركوك بغداد وموصل العمارة وموصل ماردين ديار بكر سيواس الى استانبول وهكذا(١٥٦).

وقد تم انشاء دائرة البريد في مدينة الموصل عند ساحة الصقور جنوب غرب محلة باب السراي قبالة (المركز العام حاليا) والذي كان مقرا لسراي الحكومة وظل على تلك الحال حتى نهاية العهد العثماني(١٥٧).

**اثنا عشر / دائرة الريجي (التبغ)**

سعت الحكومة العثمانية إلى فرض رسوم الكمارك وبنسب محدودة على مجمل الصفقات التجارية الحاصلة بين تجار التبغ ومستورديه في الولايات العراقية ومنها مدينة الموصل خاصة على تلك التبوغ التي تأتي من شمال العراق ويتم تجميعها وتخزينها في مدينة الموصل ثم تصديرها وبيعها بعد ذلك. وقد اصدرت الحكومة العثمانية أوامرها بانشاء دائرة خاصة بتجميع التبغ (الريجي) وتخزينه وحفظه بعد نشاط تجارة التبوغ (التتن) في مدينة الموصل ومختلف الولايات العثمانية الاخرى في العراق والاقاليم المجاورة لاسيما نشاط التجارة الحاصلة بين مدينة الموصل ومدينة السليمانية وقد عرفت هذه الدائرة (انحسار التبغ الريجي)(١٥٨). وتم إنشاؤها في مركز مدينة الموصل عند منطقة باب الجسر في الجزء الجنوبي الشرقي من مدينة الموصل القديمة عند سوق التتن قبالة سوق الميدان(١٥٩).

ومما شجع قيام دائرة التبغ الريجي في هذا المكان الذي يعد المنطقة التجارية الاولى في مدينة الموصل الى جانب وجود خان التبغ الريجي في المكان ذاته الامر الذي ساعد على خزن وحفظ وتجميع انواع التبوغ مع توفير كافة مستلزمات الراحة للتجار واصحاب البضائع والسلع، منها خان الحاج عبدالله جلبي بن محمد بن عبدالقادر الشهير بحمو القدو(١٦٠).

وبمطلع عام (١٣٠٠هـ/١٨٨٢م) بدأت مختلف انواع التبوغ (التتن) تجمع وتخزن وتحفظ في خان التبغ (خان حمو القدو) الكائن عند باب السراي قبل انشاء دائرة التبغ الريجي (دائرة انحسار التبغ) مع توفير كافة مستلزمات الراحة والامان(١٦١). يضاف الى ذلك انشاء دائرة الكمارك مكان ترسيم الضرائب والرسوم عند خان الكمرك الشهير بخان الشط بالقرب من دائرة انحسار التبغ وخان التبغ الريجي كل ذلك دعا الى قيام الحكومة العثمانية بانشاء دائرة خاصة عرفت بدائرة انحسار التبغ الريجي في منطقة الاسواق القديمة عند راس الجسر(١٦٢).

**الخاتمة**

تتبعنا عبر صفحات بحثنا الموسوم (المباني الادارية والحكومية في مدينة الموصل خلال العصر العثماني) ابرز المؤسسات الادارية والحكومية التي أنشأت في مدينة الموصل منذ بداية اعلان الحكم العثماني الرسمي في العراق عامة والموصل خاصة مطلع القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، من خلال التركيز على ابرز المؤسسات الادارية والحكومية في مدينة الموصل مع بيان وظائف ومهام كل منها وتحديد مواقعها ووضع خططها وتطور عمرانها وتجديد بنائها والتغيرات التي اصابتها نتيجة لتغير مواقعها واماكنها من موضع الى اخر ضمن احياء المدينة ومناطقها المختلفة التي توزعت داخل الاسوار وخارجها ضمن حدود المنطقة التجارية القديمة لاسواق الموصل عند محلة باب السراي والمنطقة الممتدة على طرف نهر دجلة من جهته الغربية عند راس الجسر القديم التي انشاء فيها ثاني اقدم قلعة في المدينة بعد قلعة (باش طابيا) والتي اشتهرت لدى سلاطين الدولة العثمانية وولاتها بالقلعة الداخلية (ايج قلعة) والتي ضمت العديد من المؤسسات الادارية والسياسية والعسكرية والخدمية سنة (١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م) ثم انتقلت بعد ذلك الى خارج حدود القلعة الداخلية مطلع القرن القرن الحادي عشر للهجرة، الثامن عشر للميلاد بداية الحكم المحلي المتمثل بالاسرة العربية الجليلية، وخصص لها مباني مستقلة عرفت بسراي المدينة (سراي الباشا) انتقلت اليه جميع مؤسساتها الادارية والسياسية والعسكرية والخدمية والثقافية في دوائر مستقلة ومتخصصة بمهامها ووظائفها داخل المدينة، وبعد اعلان الحكم الرسمي المركزي للحكومة العثمانية/ ١٨٣٤م) شهدت مدينة الموصل تطورا ملحوظا في مجمل جوانبها السياسية والادارية والاجتماعية والثقافية والخدمية انعكست بصورة واضحة وجلية على وضع خطط المدينة ورسم خارطتها الادارية والحكومية وتحديد شكلها العام نتيجة لتحسن أوضاعها وأحوال ساكنيها وازدهار اقتصادها وانتعاش تجارتها وتقدم الخدمات فيها مع تطور وسائل النقل وفتح الشوارع وتبليطها وإنارتها وامتدادها لمسافات بعيدة تصل الى مجمل أحياء المدينة وارباضها وشوارعها كما تم إنشاء دوائر خاصة مستقلة ضمن بناية القشلة، إحداها المدنية الملكية والاخرى العسكرية، الواقعة عند الربض الاسفل خارج سور الموصل الكائن في اقصى الجهة الجنوبية الشرقية لمدينة الموصل القديمة على ضفة نهر دجلة وأصبح لكل دائرة من دوائر الدولة والحكومة بناية خاصة بها ومنها دوائر النفوس والاوقاف والاملاك السنية والمعارف ودار الضيافة وغيرها وخاصة بعد إنشاء اول بلدية في مدينة الموصل سنة (١٢٨٦هـ/١٨٦٩م) والتي تعد مكملة للحملات التنظيمية التي قام بها والي الموصل محمد إينجة بيرقدار لتحسين اوضاع المدينة اداريا وسياسيا وتبلورت باقامة دائرة خاصة لبلدية الموصل عند رأس الجسر القديم قرب قلعة الموصل الداخلية ايج قلعة في الجزء الجنوبي من مدينة الموصل القديمة. وكذلك العمل على إنشاء دائرة صحة مدينة الموصل ودائرة النافعة والأشغال العامة ودائرة البريد والتلغراف ودائرة طبابة البلدية ودار الضيافة المسافر خانة (حكومة قوناغلي) ودائرة المحكمة الشرعية (العدلية والبداءة) وانشاء دائرة الأوقاف ودائرة الأملاك السنية. ودائرة النفوس والاحوال المدنية ودائرة الشرطة وهيئة التجارة والزراعة وغرفة تجارة الموصل ودائرة خاصة للمحاسبة والإشراف عرفت بدائرة (احتساب (اغاسي) لمراقبة النشاطات المهنية والحرفية في الأسواق.

## خارطة رقم (١)
## موضحاً عليها أبرز المباني الإدارية والحكومية في مدينة الموصل
## خلال العصر العثماني

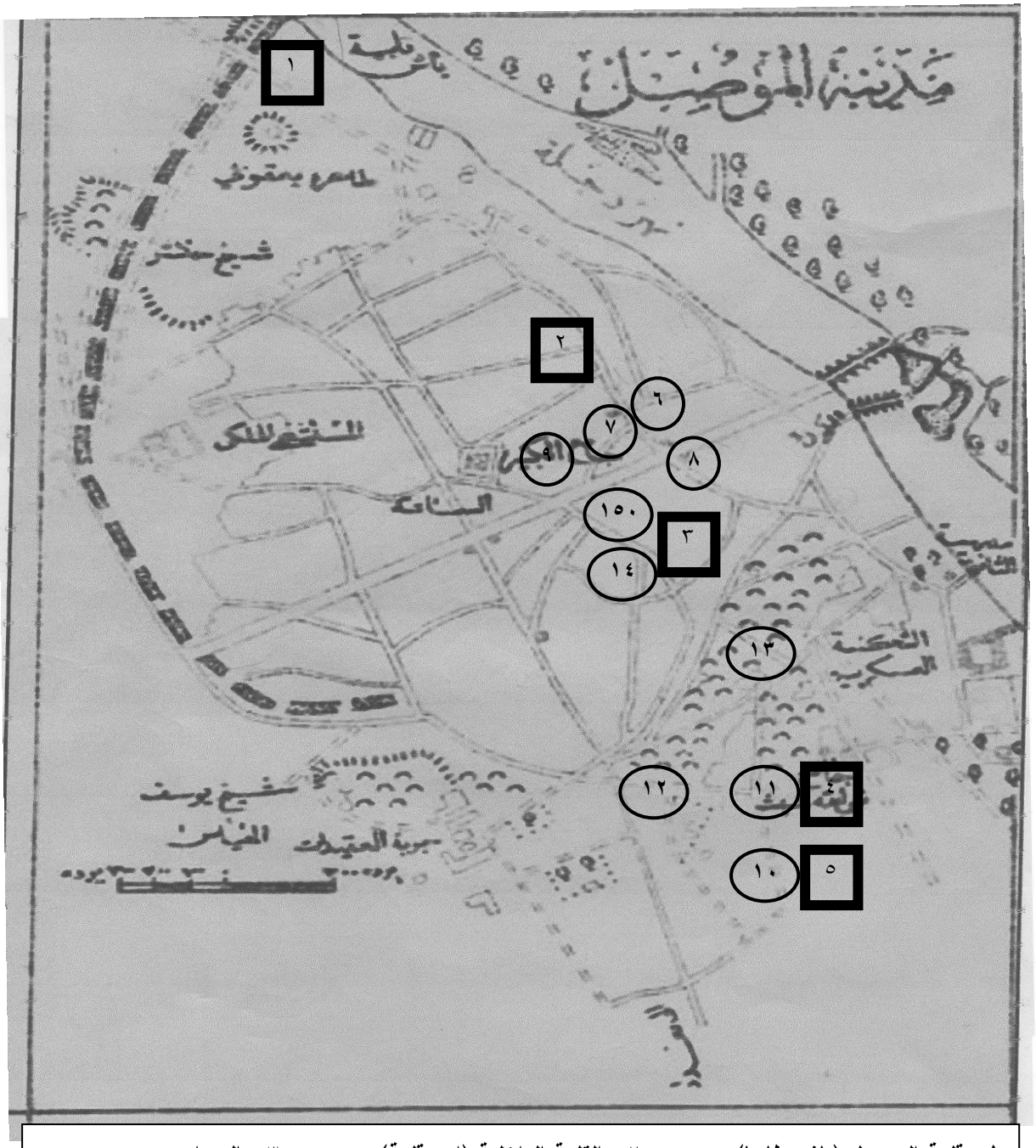


| | | |
|---|---|---|
| ١- قلعة الموصل (باش طابيا) | ٢- القلعة الداخلية (ايج قلعة) | ٣- السراي |
| ٤- القشلة العسكرية | ٥- القشلة المدنية | ٦- دائرة البلدية |
| ٧- دائرة المحكمة الشرعية | ٨- دائرة الكمرك | ٩- مجلس المعارف |
| ١٠- مجلس المعارف الثاني | ١١- دائرة الاملاك السنية | ١٢- دائرة النفوس |
| ١٣- دائرة الاوقاف الاسلامية | ١٤- دائرة البريد والتلغراف | ١٥- دائرة الريجي |

تثبيت المواقع على الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على خارطة مدينة الموصل
نقلا عن: دليل العراق العام لسنة ١٩٣٦، ص٧٠٢-٧٠٣.

شكل رقم (١) القشلة الملكية

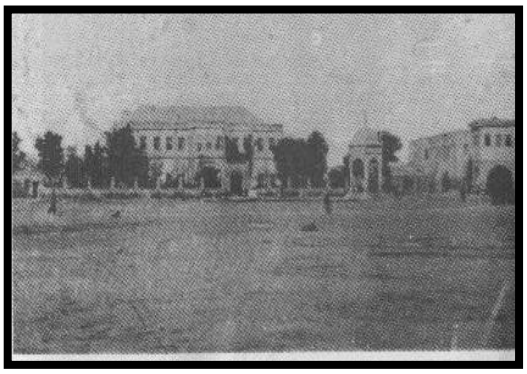

شكل رقم (٢) دائرة الاملاك السنية

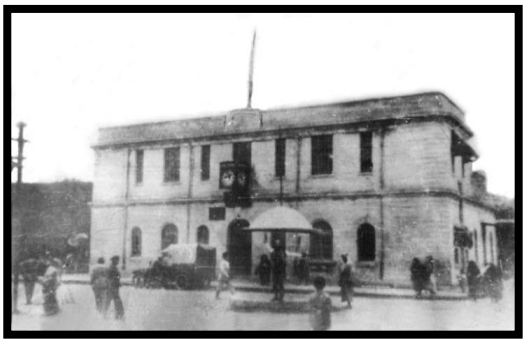

شكل رقم (٣) دائرة البريد

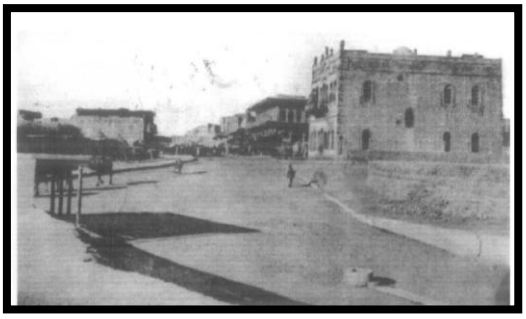

شكل رقم (٤) دائرة البلدية

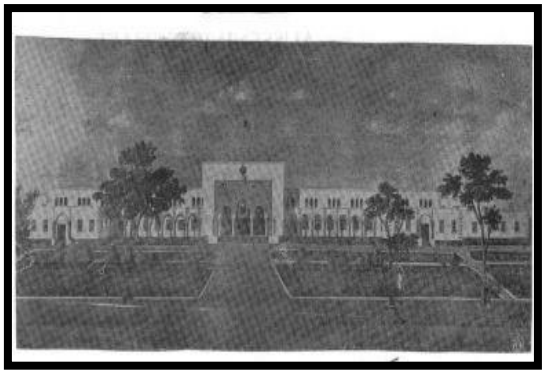

شكل رقم (٥) دائرة المحكمة

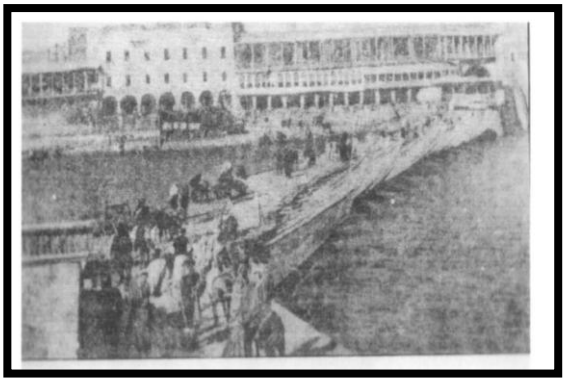

شكل رقم (٦) دائرة الكمرك

شكل رقم (٧) دائرة المعارف

شكل رقم (٨) دار الضيافة

# Dministrative and Governmental Buildings in Mosul City During the Ottoman Era

**Dr. Akram Mohammad Yah**

**Abstract**

The city of Mosul ,the ancient Arab city, had a prominent and important role in human life and civilization since ancient prehistoric eras. Its origins returned to a local civilization originated and developed after joining the Islamic Arab state in ١٦A.H. – ٦٣٧A.D. at the time of Caliph al-Farouk Omar bin al-Khattab (may Allah be pleased with him), when the Masjid Al-Jama' and Dar al-Emarah had been established which represented the most prominent architectural works in the city of Mosul as a religious, political and administrative aspects according to the plan adopted by the Muslims in all the cities that had been opened and freed . Thus, Mosul city had received the care and intention of the governors ,princes and rulers who had ruled it successively since the first Islamic conquer .It witnessed the development and progress during Umayyad and Abbasid eras to attain and advanced position of government , administration and leadership during the Ottoman conquest of the Orient Islamic part that extended to all Iraqi cities in general and especially Mosul city over four centuries of ruling this city. The city has witnessed positive changes and significant developments in various aspects of administration, society, service and health, particularly after the foundation of first municipality in Mosul city, which is complementary to the regulatory campaigns carried out by the governor of Mosul Mohammad Aengih Bayrakdar to improve the conditions of the city administratively and politically. This is crystallized by establishing a special department of the municipality of Mosul at the head of the old bridge near Mosul internal Ige Castle in the southern part of ancient Mosul city, Hospital was established at Bab Sinjar, and opening places for receiving patients and the poor, The Work Department was established, and Post Office was established, Medical department of municipal, House of Hospitality (Al-Musafir Khana), The Court of Justice was re-established after being transformed from its old position, and establishing Islamic Awqaf Department within Al-Ahmadia Building after being transported from its old position, In addition, And Establishing civil status department in Mosul in Al-Thalmah Quarter, Opening Police Station at the entrance of Al-Najafi Street (The General Station) for Police Station represented office of prisons, office of passports and office of traffic .And establishing the board of commerce and agriculture and chamber of commerce at Al-Korneesh Street.

## الهوامش

(١) الدراجي، سعدي ابراهيم اسماعيل: عمارة القلاع وتخطيطها في شمال العراق ١٠٣٣-١٢٨٩هـ / ١٦٢٥-١٨٧٢م، (رسالة ماجستير غير ممنشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ص٦-٨، العزاوي؛ عباس: تاريخ العراق بين احتلالين، مطبعة بغداد، ج٣، ١٩٤٦، ص٢٤-٢٩؛ الصائغ، سليمان: تاريخ الموصل، ج١، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٢٣، ص ص٢٨٥-٢٥٩.

Osmanli, Ansiklopedisi, Istanbul, ١٩٩٦, ١:pp.١٧٤-١٧٥., Mantran (R), Histoiredela, Turquie, Paris, ١٩٦٨, p.p. ٢٨-٣٢

(٢) علي، علي شاكر: تاريخ الموصل في العهد العثماني، مطبعة واوفسيت، ط١، بغداد، ١٩٨٤، ص ص١٨-٢٠.

(٣) العمري، ياسين بن خيرالله الخطيب: منية الادباء في تاريخ الموصل الحدباء، حققه سعيد الديوه جي، مطبعة الهدف، الموصل، ١٩٥٥، ص٧١.

(٤) الصائغ: المصدر السابق، ج١، ص٢٦١.

(٥) الحسو، احمد عبدالله: الواقع الحضاري في الموصل في عهد السيطرة المغولية، موسوعة الموصل الحضارية، ج٢، الموصل، ١٩٩٢، ص ص٢٧٠-٢٧٩؛ شلبي، احمد: موسوعة التاريخ الاسلامي والحضارة الاسلامية، المطبعة الفنية، ط٢، القاهرة، ١٩٨٥، ص٥٨٣.

(٦) لونكريك، ستيفن هيمليس: اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، ص١٨؛ الدراجي: المصدر السابق، ص ص٦-٧.

Dina. A.K., State and Provincial Society in Ottoman Empire, Mosul ١٥٤٠- ١٨٣٤, Cambridge, ١٩٩٧, p. ٣٢-٣٤

(٧) علي: تاريخ الموصل في العهد العثماني، ص٢٠.

(٨) OsmanLi Ansiklopedisi Istanbul, ١٩٩٦, ٢, p١٩٠-١٩٢." Levent KAYPINAR, the chartible foundations of the family of turahan bey who conqured Thessaly region in greere in the ١٥th-١٦th centuries, Istanbul , ٢٠٠٥ , p١٤٩.

بيات، فاضل مهدي: الاوضاع الاقتصادية في الايالات العربية في القرن السادس عشر، منشورات مؤسسة التميمي، تونس ٢٠٠٤، ص ص٥٤-٦٣.

(٩) الجواهري، عماد: صراع القوى السياسية في المشرق والمغرب من الغزو المغولي الى الحكم المحلي، جامعة القادسية ١٩٩٠، ص ص٦١-٧٧؛ الصائغ: المصدر السابق، ج١، ص١١٢.

(١٠) رؤوف، عماد عبدالسلام: الموصل في العهد العثماني في فترة الحكم المحلي ١١٣٩-١٢٤٠هـ، مطبعة كلية الاداب، جامعة النجف، ١٩٧٥، ص ص٢٨، ٢٩، ٥٥؛ العمري: منية الادباء في تاريخ الموصل الحدباء، ص ص٧١-٧٢.

(١١) مراد، خليل علي: دفاتر الطابو مصدر لتاريخ البصرة الاقتصادي في مطلع العهد العثماني، مجلة المؤرخة العربي، ع٣٩، السنة ١٥، ١٩٨٩، ص ص٦٥-٦٦؛ الربيعي، عماد غانم: موجز تاريخ اهالي نينوى، جامعة الموصل، ١٩٩٥، ص ص٤٥-٤٧.

(١٢) سنجق: هي لفظة تركية تعني علم او راية وفي الوثائق العثمانية وردت بانها وحدة ادارية تابعة للايالة الاكبر منها اداريا في المساحة والتنظيم ويحكمها متصرف يسمى (متصرف سنجق) كما يطلق عليها كذلك اسم لواء؛ احمد، ابراهيم خليل: اوضاع ولاية الموصل الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقد الاول من القرن العشرين، مجلة اداب الرافدين، ع٧، ١٩٧٦م كلية الاداب، جامعة الموصل، ص٢٣٧، ص٢٠؛ علي، علي شاكر: ولاية الموصل في القرن السادس عشر، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص ص١٠٦، ١١٢-١١٥؛ العزاوي: المصدر السابق، ج٤، ١٩٥٣، ص ص١٨٣-١٨٤؛

Mustafa-Nuri-Pasa, Netayic-Ul-Vukuat, Yayimlayan, N. Cagatay, (T.T.K), Ankara, ١٩٩٢, ١, p.١١: XII.XIV,. Amir Pasic,Islamic Art and Architecture of-Bosnia-and-Herzegovina, Istanbul, ٢٠٠٢, p٨٣.١٠٣.

(١٣) العابد، صالح محمد، وآخرون: العثمانيون يستعيدون حكم العراق، كتاب العراق في التاريخ، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٣، ص٥٨٨؛ الجميل، سيار كوكب: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ولاية الموصل في العهد الجليلي، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، تونس، ص٦٧.

The New Encyclopaedia,Britanica,U.S.A,١٩٧٤,VO,١٩,P.٧٣٤.

Dina. A.K., State and Provincial Society in Ottoman Empire, Mosul ١٥٤٠- ١٨٣٤, Cambridge, ١٩٩٧, p.٣٢-٣٧.

(١٤) الصائغ: المصدر السابق، ج١، ص ص٣١٤، ٣٣٤.

(*) الدائرة: مصطلح عربي ورد ذكره في القرآن الكريم بلفظة (دائرة)، الاية (٦) من سورة الفتح، كما وردت بلفظة (دائرة سي) في المدونات والوثائق الرسمية للدولة العثمانية (السالنامة) وباللغة التركية والتي يراد بها الدائرة او المجلس او المؤسسة الحكومية الرسمية في اللغة العربية، وانتشر ذلك المصطلح على مختلف الوظائف والمؤسسات الرسمية للدولة العثمانية في استانبول وباقي الولايات العثمانية التابعة لها ومنها ولاية الموصل، استنادا للوثائق العثمانية الرسمية؛ سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص ص٧٧، ٧٩، ٨٤، ٨٩، ١١٦؛ الحيالي، اكرم محمد: خطط مدينة الموصل في العصر العثماني، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص ص ٢٨، ٢٩، ٣١.

(١٥) الصوفي، احمد: تاريخ المحاكم والنظم الادارية في الموصل، الموصل، ١٩٤٩، ص٨-٢٨؛ عبدالكريم، لمى عبدالعزيز مصطفى: الخدمات العامة في العراق، ١٨٦٩- ١٩١٨، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل،٢٠٠٣، ص ص١٣٩، ١٦٨، كيمب، بيرسي: الموصل والمؤرخون الموصليين في العهد الجليلي ١٧٢٦-١٨٣٤، ترجمة احمد الجليلي وغانم العكيدي، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص ص١٦-٢١ ؛ عثمان، عروبة جميل محمود: الحياة الاجتماعية في الموصل، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص٢٣٣؛ العبيدي، شذى فيصل رشو: الادارة العثمانية في الموصل في عهد الاتحاديين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٩٧، ص٤٨.

(١٦) المدام ديولافوا: رحلة الى العراق سنة ١٨٨١م، بغداد، مطبعة اسعد، ١٩٥٨، ترجمة علي البصري، ص١٠؛ العلاف، ابراهيم خليل: علوة سوق الحنطة القديمة والجديدة وجمعية العلافين ن الموصل، ٢٠٠٠، ص ص٦-٧.

(١٧) الصائغ: المصدر السابق، ج١، ص٣١٤.

N.Cagatay,Makaleler ve incelemeler ,Selcuk Uni Yayinlari,Konya ,١٩٨٣,p.٤٢٢.

(١٨) الانسي، محمد علي: قاموس اللغة العثمانية المسمى الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، ص٩٢؛ العزاوي: المصدر السابق، ج٤، ص٢٠٣؛ بيات:الاوضاع الاقتصادية والادارية في الايالات العربية، ص٤٧.

N.Cagatay,Makaleler ve incelemeler,p.٤١٩.

(١٩) الديوه جي، سعيد: بحث في تراث الموصل، دار الكتب للطباعة، ١٩٨٢، ص ص١٢٢-١٢٣.

Yilmaz Kurt,Koci Bey Risalesi ,Ankara,١٩٩٤,p.٨..

(٢٠) العابد، صالح محمد: عهد الحكم العثماني الاول، كتاب العراق في التاريخ، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٣، ص٥٧٤؛ الرويشدي، سوادي عبد محمد: امارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ، ط١، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧١، ص١٥٥؛ الربيعي: المصدر السابق، ص٤٣.

Pakalin,Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri , Sozlugu ,Istanbul,١٩٩٣,٣,pp.٢٥-٢٧

(٢١) الطائي، ذنون يونس: مرفولوجيا الحواضر العربية في العهد العثماني، تونس، ٢٠٠٤، ص٢٢١.

(*) Xenophon, The-Persian-Expedition, Penguin-Book, Harmonds, Worth, England,١٩٤٩,p.١١.;
Encyclopaedia- of- islam, New Edition, London, ١٩٦٥,vo, ll, p.٦٠١.

(٢٢) البلاذري، احمد بن يحيى بن جابر: فتوح البلدان، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٧٥، ص٣٢٧؛ الازدي، ابو زكريا يزيد بن اياس: تاريخ الموصل، ج٢، تحقيق علي حبيبة، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٣٣-٢٢٧؛ الراوي، ثابت اسماعيل: العراق في العصر الاموي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٩٥٩، ص ص١١٥، ١١٨، ١٢٢.

Creswell. K.A.C. Studies in Islamic Art and Architecture, The American university in Cairopress,١٩٦٥, p.١٥١ ; Rice. D.T, Islamic Art, London, Thames And Hudson, ١٩٦٣ , p.١٣,١٤,٢٢ ٢٥,٢٧.

(٢٣) القلقشندي، ابو العباس احمد: صبح الاعشى في صناعة الانشا، المطبعة الاميرية، القاهرة، ج٣، ١٩١٧، ص ص٤٦٨، ٤٨٩؛ الرويشدي: المصدر السابق، ص١٥٦.

(٢٤) السرايات: جمع سراي في اللغة التركيبة وتعني القصر والمسكن الكبيرة في اللغة العربية، الانسي: المصدر السابق، ص٩٢.

(٢٥) الكوشوك لفظة فارسية يراد بها القصر او السراي، كونيل ارنست: الفن الاسلامي، ترجمة احمد موسى، دار صادر بيروت، ١٩٦٦، ص١٦٧.

(٢٦) الدراجي: المصدر السابق، ص١٦-١٧؛ العزاوي: المصدر السابق، ج٦، ص١٤٨.

(٢٧) الفاروقي، اسماعيل راجي ولويس لمياء: اطلس الحضارة الإسلامية، ط١ ترجمة، د. عبدالواحد لؤلؤة، مراجعة د. رياض نور، الرياض، ١٩٩٨، ص ص٣٢٣-٣٢٤.

(٢٨) لامب، هارولد: سلطان الشرق العظيم سليمان القانوني، ١٥٢٩-١٥٦٦م، ترجمة شكري محمود نديم، ط١، ٢٠٠٧، ص ص٤١، ٢٢٢.

(**) أطلق مصطلح الايالة للإشارة الى الوحدة الإدارية المنتظمة في المنطقة التي كانت خاضعة للدولة العثمانية منذ نهاية القرن السادس عشر للميلاد استنادا للوثائق العثمانية المؤرخة بسنة ١٠٠٠هـ/١٥٩١م حيث كانت تناظر بتسميتها مصطلح الولاية إلا أنها اصغر مساحة واقل أهمية من الناحيتين الإدارية والسياسية؛ العبيدي: الإدارة العثمانية في الموصل، ص٨- ١٣؛ علي: ولاية الموصل في القرن السادس عشر، ص١٠٨؛ الحيالي: المصدر السابق، ص ٢٩.

(٢٩) العابد: عهد الحكم العثماني الاول، ص ص٥٧٢-٥٧٤؛ بيات: المصدر السابق، ص٥٠، الرويشدي، المصدر السابق، ص٩٩، ١٠٠؛ العمري: منية الادباء في ذكر الموصل الحدباء، ص٧١، ٧٢، رؤف: الموصل في العهد العثماني، ص٢٨؛ الصائغ: تاريخ الموصل، ج٢، ص١١٢؛ علي: ولاية الموصل في القرن السادس عشر، ص١٠٦- ١٠٨.

(٣٠) تافرينيه، جان باتيست: العراق في القرن السابع عشر، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٤، ص ١٥؛ العابد وآخرون: العثمانيون يستعيدون حكم العراق، ص ٥٨٨؛ رؤوف، المصدر السابق، ص ص٢٠-٣٠ ،٣٤٩؛ الطائي: المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٣١) لانزا،الاب د منيكو: الموصل في القرن الثامن عشر حسب مذكرات الاب دمنيكو لانزا، عربها عن النص الايطالي القس روفائيل بيداويد، الموصل، ص٥٤٧؛ الطائي: المصدر السابق، ص ص٢٢١-٢٢٢.

(٣٢) نيبور، كارستن: رحلة نيبور الى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمة محمد حسين الامين، شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥، ص ١٠٦؛ الديوه جي: بحث في تراث الموصل، ص ص ٦٠، ١٣٨.

(٣٣) بكنكهام، جيمس: رحلتي الى العراق، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٨، ص ص٥٩-٦١؛ الطائي: المصدر السابق، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

(*) رؤوف: المصدر السابق، ص ٣٤٩؛ الديوه جي: بحث في تراث الموصل، ص ١٣٨؛ الطائي: المصدر السابق، ص ٢٢١.

Stewart.D.and Huylock, Ck.J., New Babylon A portrait of Iraqi, Lodon, ١٩٥٦, p.٩٥.١١٢.١٢٠; Rice, Ibid, p.٣٤.٣٥.

(٣٤) القشلة: جمعها قشلات وقد وردت في بعض المصادر بقشلاق وهي لفظة تركية معناها المشتى والمبنى الكبير لايواء الجند وقد اتخذ مركزا رسميا في عهد الدولة العثمانية ليكون مقرا لوالي المدينة وكبار موظفيه ودواوينه، وتتالف من قسمين كل منها يتالف من طابقين يشغل عدة وحدات بنائية من غرف وقاعات حوت دوائر وسجلاتها الادارية والمدينة والخدمية الى جانب دوائره العسكرية، العمري: منية الادباء، ص ص٢٩٣-٢٩٤؛ الديوه جي: بحث في تراث الموصل، ص ص١٢٧-١٣٧؛ الصائغ، المصدر السابق، ج١، ص٣١٣.

(٣٥) الجميل، سيار كوكب: الموصل من نهاية الحكم الجليلي الى الادارة المباشرة، موسوعة الموصل الحضارية، الموصل، ج٤، ١٩٩٢، ص٧٩؛ الصائغ: المصدر السابق، ج١،ص ص٣١٣، ٣١٤؛ العمري: المصدر السابق، ص ص٢٩٣-٢٩٤؛ الديوه جي: بحث في تراث الموصل، ص١٢٧-١٣٧، الطائي: مرفولوجيا الحواضر العربية، ص ص٢٢١، ٢٢٣.

(٣٦) الطائي، ذنون يونس: الاتجاهات الاصلاحية في ولاية الموصل اواخر العهد العثماني وحتى تاسيس الحكم الوطني، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، ص٧٣.

(٣٧) الهلالي، عبدالرزاق: معجم العراق، ح١، بغداد، ١٩٥٣، ص١٨١.

(٣٨) الجميل، مكي: مباحث في الاصلاح، بغداد، ص١٢٦؛ الطائي: المصدر السابق، ص ص٧٣- ٧٤.

(٣٩) عبدالكريم: المصدر السابق، ص١٣٢،

The Encyclopedia of Islamic,New Edition, London, Vol.١ Art" Baladiyya" p.٩٤٢-٩٧٢

(٤٠) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٨٧.

(٤١) جواد، سوسة (مصطفى، احمد): دليل خارطة بغداد، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، ١٩٥٨، ص٢٣٣.

(٤٢) عبدالكريم: المصدر السابق، ص١٣٣.

(٤٣) الصوفي، احمد: تاريخ بلدية الموصل، الموصل، ص٢٦؛ الديوه جي، سعيد: تاريخ الموصل، ج٢، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،٢٠٠١،ص ص٩١، ٩٢.

الطائي: الاتجاهات الإصلاحية في ولاية الموصل، ص٧٣، الصوفي: خطط الموصل، ص٣٠- ٣١،

The Encyclopaedia of Islamic NewEditition, London,Vol١.Art" Baladiyya" p.٩٧٢.

(٤٤) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٨٧، الصائغ: تاريخ الموصل، ج١، ص٣١١، علاوي: المصدر السابق، ص١٧٤؛ عثمان: المصدر السابق، ص٢٢٦؛ علي، علي شاكر: الادارة العثمانية في الموصل ١٨٣٤- ١٨٧٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، ص١٣٠.

(٤٥) سيوفي، نقولا: مجموع الكتابات المحرر في ابنية الموصل، تحقيق، سعيد الديوه جي، مطبعة شفيق، بغداد،١٩٥٦، ص٢٨، ٧٨؛ علاوي: المصدر السابق، ص١٧٧، الطائي: الاتجاهات الاصلاحية، ص ص٧٣، ٧٤، الديوه جي: تاريخ الموصل،ح٢، ص٩٣.

(٤٦) الديوه جي: بحث في تراث الموصل، ص٦٦، الصوفي: تاريخ بلدية الموصل، ص٢٢-٢٩؛ ياسين، نمير طه: بداية التحديث في العرق١٨٦٩- ١٩١٤، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، جامعة المستنصرية، ١٩٨٤، ص١٨٩.

(٤٧) الصوفي: تاريخ بلدية مدينة الموصل، ٢٢- ٣٠ ؛ عبدالكريم: المصدر السابق، ص١٥٨، احمد: أوضاع التعليم في العراق، ص٥٦.

(٤٨) علاوي، نسيبة عبدالعزيز عبدالله: الادارة العثمانية في الموصل ١٨٧٩- ١٩٠٨، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاداب،جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص٢٠٠.

(٤٩) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٨٩.

(٥٠) النحاس: تاريخ النشاط التجاري، ص٢٦.

(٥١) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٨٩؛ الصوفي: تاريخ المحاكم والنظم الادارية في الموصل، ١٥٣٤- ١٩١٨، الموصل، ١٩٤٩، ص ص٢١، ٢٢؛ شيلدز، سارة: الموصل قبل الحكم الوطني العراقي، ترجمة باحثة الجومرد، الناشر العابد للطباعة والنشر، الموصل، ط١، ٢٠٠٨، ص١٣٦.

(٥٢) النحاس، جميل موسى: التعليم في العراق في العهد العثماني الاخير ١٨٦٩- ١٩١٨، دار الشؤون الثقافية، ط١، بغداد، ٢٠٠٢، ص ص٢٦، ٢٧؛ سالنامة ولاية الموصل لسنة١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٨٩.

(٥٣) الدفتر الخاقاني مصطلح يطلق على الدفاتر التي تشتمل على قيود جميع الاراضي في الدولة العثمانية حيث ثبت فيها أنواع الأراضي كالخاصة والزعامات والتيمار والملك والوقف، حيث يتم تنظيمها عند تحرير الاراضي وتحفظ جميعها في دائرة خاصة تسمى (دفترخانه)، ناظرية الدفتر الخاقاني وكان للدفترخانه وزارة خاصة في استانبول وزيرها مصطفى نوري باشا ١٨٧٦م على عهد السلطان عبدالعزيز ١٨٦١-١٨٧٦م، بيات: الاوضاع الاقتصادية والادارية في الايالات العربية في العصر العثماني، ص٤٦.

Meydan Larousse,Istanbul,١٩٩٢,١٤,p.٥٣٢.

(٥٤) علاوي: المصدر السابق، ص٣٢٥.

(٥٥) الصراف: عبدالرحمن عبدالله: النظام القضائي في الموصل في العهد العثماني الأخير، ١٨٣٤- ١٩١٨، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٠، ص٦١.

(٥٦) الطائي: الاتجاهات الاصلاحية في مدينة الموصل، ص ص٧١، ٧٢؛ الصوفي: تاريخ محاكم الموصل، ص٢٣.

(٥٧) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٨٤.

(٥٨) سيوفي: المصدر السابق، ص٧٨.

(٦٠) المعلومات مستقاة من خلال المقابلة الشخصية التي تمت مع الحاج جرجيس الحمادة من مواليد ١٨٨٧م والحاج محمد نوري بن الحاج محمد الفرحة امام وخطيب جامع الشيخ صالح في منطقة الساعة، وكذلك المقابلة الخاصة مع الحاج عبدالله بن الحاج محمد بن الحاج حسن الحيالي بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠١١.

(٦١) الصوفي: تاريخ المحاكم والنظم في الموصل، ص٦؛ رؤوف: المصدر السابق، ص٢٥٦؛ علاوي: المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٦١) العبيدي: جادة باب لكش،ص ص٢٤، ٥٣؛ سيوفي: المصدر السابق، ص ص٢٣، ٢٨.

(٦٢) الحيالي: خطط مدينة الموصل في العصر العثماني، ص١٩٨؛ العبيدي، ازهر: جادة باب لكش، الموصل، ١٩٩٩، ص٥٤؛ سيوفي: المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٦٣) الصوفي: تاريخ محاكم الموصل، ص٢٥.

(٦٤) رؤوف: المصدر السابق، ص ص٢٥٩- ٢٦٠؛ الطائي: الاتجاهات الاصلاحية في ولاية الموصل، ص٧٢.

(٦٥) الصراف، عبدالرحمن عبدالله: المدونات القضائية في تاريخ العراق، المجلة التاريخية العربية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، زغوان،تونس، ع٢٨، ٢٠٠٣، ص ص٤٩- ٥٩.

(٦٦) الصراف: المصدر السابق، ص٥٠.

(٦٧) العدول، جاسم محمد حسن: المحاكم والقضاء، موسوعة الموصل الحضارية، ج٤، ١٩٩٢، ص٢٠٣.

(٦٨) الطائي: الاتجاهات الاصلاحية في مدينة الموصل، ص٧٢؛ علاوي: المصدر السابق، ص٢١١.

(٦٩) ياسين، نمير طه: الاصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ اواخر القرن التاسع عشر حتى نهاية عام ١٩٥٨م، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص١٨٣؛ الصوفي: تاريخ المحاكم والنظم الادارية في الموصل، ص ص٣٦، ٣٧.

(٧٠) الاملاك السنية: ترد في المعاجم اللغوية (السنا) ضوء البرق والسناء من الرفعة والسني الرفيع ويقصد بالاراضي السنية والاملاك الرفيعة المستوى، اما اصطلاحا فالاملاك السنية يراد بها الاراض الزراعية والمباني والمزروعات والمنشات المملوكة للسلطان العثماني عبدالحميد الثاني، ١٨٧٦- ١٩٠٩ في اغلب ولايات الدولة العثمانية؛ عثمان، المصدر السابق، ص١٠٦؛ الجراحي: صباح حسن اعقاب، الاملاك السنية في العراق ١٨٧٦- ١٩٠٩، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص١٥.

(٧١) محمد علي، غانم: النظام المالي العثماني في العراق، ١٢٥٥- ١٣٣٣هـ/ ١٨٣٩- ١٩١٤م، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب) جامعة الموصل، ١٩٨٩،ص ص٧١- ٧٢؛ لونكريك: اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص٣٨٦.

(٧٢) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص ص١٣٩-١٤٠.

(٧٣) الجراحي: الاملاك السنية في العراق، ١٨٧٦- ١٩٠٩م، ص١٥، ١٦؛ مجيد، محمد حسن علي: ولاة الحلة وحكامها في القرن التاسع عشر حتى نهاية الحكم التركي في العراق ١٨٠٠- ١٩١٨، مجلة المؤرخ العربي، ع٢٠، ١٩٧٤، ص ص٢٨٥- ٢٨٦.

(٧٤) الدوري، عبدالعزيز: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط١، بيروت، ١٩٦٩، ص١٣١؛ عبدالكريم: المصدر السابق، ص٥١.

(٧٥) الفياض، عبدالله: الزراعة والتجارة في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة الاستاذ، مجلد ١١، ع١١، ١٩٦٢، ص٣٩٨ .

(٧٦) علاوي: المصدر السابق، ص ص١٨٨- ١٨٩، عثمان: المصدر السابق، ص١٠٦.

(٧٧) الهلالي: معجم العراق، ج١، ص١.

(٧٨) علاوي: المصدر السابق، ص ص١٨٩- ١٩٠.

(٧٩) سالنامة ولاية الموصل لسنة١٣١٠هـ/١٨٩٢، ص ص١٣٩-١٤٠، ٨٩- ٩١؛ محمد علي: المصدر السابق، ص٧٢.

(٨٠) الجواهري، عماد: تاريخ مشكلة الاراض في العراق، بغداد، ١٩٧٨، ص٤٣.

(٨١) الصراف: النظام القضائي في الموصل في العهد العثماني الاخير، ص٨٤؛ علاوي: المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٨٢) عثمان: المصدر السابق، ص١٠٦؛ الجراحي: المصدر السابق، ص١٥.

(٨٣) علاوي: المصدر السابق، ص١٩٠.

(٨٤) سيوفي: المصدر السابق، ص٦٧؛ الديوه جي: بحث في تراث الموصل، ص١٠٦.

(٨٥) الجميل: الموصل من نهاية الحكم الجليلي الى الادارة المباشرة، ص٣١٣.

(٨٦) الديوه جي: بحث في تراث الموصل، ص ص١٠٦، ١٤٣.

(٨٧) الوقف لغةً: شكل من أشكال الإنفاق التي خص الشارع على فعلها والقيام بها تقربا الى الله سبحانه وتعالى من حيث الإنفاق في وجوه البر والخير، وللوقف معنيان: ففي اللغة هو الحبس والمنع وجمعه وقوف وهو مصدر وقف سواء أكان حسيا او معنويا كما يجمع أوقافا، ابن منظور: لسان العرب، ص٢٧٧؛ الكتاني، عبدالحميد: نظام الحكومة النبوية، ج١، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ص٤٠١.

Turkiye Diyaanet Vakfi Islam, Ansiklopedisi, Cilt٢,Istanbul,١٩٨٩,p.٣٩٦.

(٨٨) الحجي، حياة: السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٢، ص٤٥؛ دهمان، محمد احمد: في رحاب دمشق، دار الفكر، ١٩٨٢، ص٣٠٨؛ عثمان، محمد عبدالستار: المدينة الاسلامية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٨، ص٩١.

(٨٩) العاني، محمد شفيق: أحكام الأوقاف، بغداد، ١٩٥٥، ص ص٩، ٩٢؛ العلي بك، منهل اسماعيل حسن: تاريخ الخدمات الوقفية في الموصل، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية،جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٢.

(٩٠) جميل: علم الوقف، ص٣، ٥، ١٦؛ العلي بك: المصدر السابق، ص١٣_٢٣؛ يحيى، اكرم محمد: نشوء المدن الاسلامية واتساع عمرانها خلال العصر العثماني، بحث مقبول للنشر في مجلة اداب الرافدين، كلية الاداب، جامعة الموصل، تشرين الاول، ٢٠٠٨، ص ص٨- ١٦.

Aydin Topaloglu, Abrahamic Traditions in the Balkan, Jews, Christians,And Muslims, Istanbul, ٢٠٠٥, p.٢٠١.

(٩١) يحيى: نشوء المدن الاسلامية، ص٨-١٦ .

(٩٢) الحجي: المصدر السابق، ص٧١،٥٧، عثمان: المدينة الاسلامية، ص٧٨.

(٩٣) عثمان: المصدر نفسه، ص٨٥، العلي بك: المصدر السابق، ص٩ ومابعدها.

(٩٤) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢، ص٧٧-٧٩؛ العلي بك: المصدر السابق، ص ص٦١، ٦٢

(٩٥) عبدالكريم: المصدر السابق، ص١٤٠؛ محمد علي: النظام المالي العثماني في العراق، ص٧٦.

(٩٦) محمد علي: الادارة العثمانية في الموصل ١٨٣٤- ١٨٧٩م، ص١١٣.

(٩٧) العلي بك: المصدر السابق، ص٥٦٢.

(٩٨) الصراف: النظام القضائي في الموصل في العهد العثماني الاخير، ص٣٠؛ عثمان: الحياة الاجتماعية في الموصل، ص٢٥١؛ محمد علي: الإدارة العثمانية في الموصل، ص١١٧.

(٩٩) العلي بك: المصدر السابق، ص ٥٦٢.

(١٠٠) الصوفي، احمد: خطط الموصل، مطبعة الاتحاد الجديد، الموصل،١٩٥٣، ص ص٢-١٦، ٢٢؛ الصوفي: تاريخ بلدية الموصل، ص٢٢- ٣٤.

(١٠١) المعلومات مستقاة من خلال المقابلة الشخصية التي تمت مع الحاج جرجيس الحمادة من مواليد ١٨٨٧م والحاج محمد نوري بن الحاج محمد الفرحة امام وخطيب جامع الشيخ صالح في منطقة الساعة، وكذلك المقابلة الخاصة مع االحاج عبدالله بن الحاج محمد بن الحاج حسن الحيالي بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠.

(١٠٢) المعلومات مستقاة من خلال المقابلة الشخصية التي تمت مع الحاج جرجيس الحمادة من مواليد ١٨٨٧م والاستاذ الدكتور منهل العلي بك (المتخصص بدراسة الخدمات الوقفية في الموصل خلال العصر العثماني) في يوم ٢٠١١/٣/٢٢

(١٠٣) المعلومات مستقاة من خلال المقابلة الشخصية التي تمت مع الحاج جرجيس الحمادة من مواليد ١٨٨٧م والاستاذة بشرى محمد علي المهندسة المسؤولة في دائرة اوقاف مدينة الموصل في ٢٠١١/١٠/١٥م وكذلك من خلال المقابلة الخاصة التي تمت مع الحاج ضياء الدين ابو عبدالله الحكيم بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٤.

(١٠٤) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٧١، ٨٢، ١٣٩.

Sabaheta Gacanin,Works of the bosniaks in the oersian language under ottoman rule,Istanbul,٢٠٠٢,pp.٤٩-٥٥.M.Sait-Ozrvarli,The contribution ,scholars to the growth of ottoman ,Kalam-Thought,Istanbul,٢٠٠٥,pp.١٢٥-١٣٠.

(١٠٥) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢، ص ص ٧٨، ٨١، ٨٧؛ تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩- ١٩٣٢، البصرة، ١٩٨٢،ط١، ص ص ٣١-٤١.

(١٠٦) احمد: تطور التعليم الوطني، ص٤١، علاوي : المصدر السابق، ص٩٣.

(١٠٧) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، ص١١٦.
(١٠٨) سيوفي: المصدر السابق، ص ص٢٠٧، ٢٠٨.
(١٠٩) المعلومات مستقاة من خلال المقابلة الشخصية التي تمت مع الحاج جرجيس الحمادة من مواليد ١٨٨٧م والاستاذ ليث عبدالملك ابو محمد الكني بتاريخ ٢٠١١/١٠/٧ والمقابلة التي تمت مع الحاج ضياء الدين ابو عبدالله الحكيم بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٤، وبعض مشايخ وتجار شارع النجفي.
(١١٠) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢، ص٨٩، عبدالكريم: المصدر السابق، ص١٣٩.
(١١١) علاوي: المصدر السابق، ص١٥٩.
(١١٢) علاوي: المصدر نفسه،ص١٥٩.
(١١٣) عبدالكريم: المصدر السابق، ص١٣٩.
(١١٤) النجار: الادارة العثمانية في ولاية بغداد، ص٤٠٦، عبدالكريم: المصدر السابق، ص١٣٩.
(١١٥) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٠٧؛ سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٩٦.
(١١٦) علاوي: المصدر السابق، ص١٦٠.
(١١٧) سالنامة ولاية الموصل١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٨٦، سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٠م، ص١٠؛ سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٩٦؛ علاوي: المصدر السابق، ص١٦٠.
(١١٨) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢، ص٨٩.
(١١٩) مراد، خليل علي: النظام المالي، موسوعة الموصل الحضارية، ج ٤، موصل، ١٩٩٢، ص٢٥٦.
(١٢٠) عبدالكريم: المصدر السابق، ص ص١٣٩، ١٤٠.
(١٢١) الصوفي: تاريخ بلدية الموصل، ص٢٢- ٣٢؛ الديوه جي: تاريخ الموصل، ج٢، ص٩٣.
(١٢٢) الصوفي: تاريخ بلدية الموصل، ص٢٢- ٣٤؛ عبدالكريم: المصدر السابق، ص ص٨١- ٨٢.
(١٢٣) الطائي: الاتجاهات الاصلاحية في ولاية الموصل، ص١٦٢.
(١٢٤) المعلومات مستقاة من الحاج جرجيس الحمادة من مواليد ١٨٨٧م والدكتور منهل العلي بك في المقابلة الشخصية بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٢.
(١٢٥) المعلومات مستقاة من خلال المقابلة الشخصية التي تمت مع الحاج جرجيس الحمادة من مواليد ١٨٨٧م والاستاذ منهل العلي بك بتاريخ ٢٠١١/٣/٨ والمقابلة التي تمت مع الحاج ليث عبدالملك ابو محمد الكني بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٤.
(**) مفردها كمرك وهي كلمة لاتينية بمعنى الضريبة وقد اشتقت من لفظة كلمة (كومريكو) التي شاعت في اللغة الايطالية وكانت تطلق عادة على محل الجباية ومدلولاتها المبادلة والتجارة؛ ذنون وآخرون: ذنون، يوسف وآخرون: العمائر الخدمية في مدينة الموصل، مكتب الانشاءات الهندسية في الموصل، ج٢، ١٩٨٣، ص٤٠.
(١٢٦) العزاوي، عباس: تاريخ الضرائب العراقية منذ صدر الاسلام الى اواخر العهد العثماني، بغداد، ١٩٥٩، ص ص٥٤، ٥٥؛ محمد علي: النظام المالي العثماني في العراق، ص ص٩٣، ٩٤.
(١٢٧) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص ص١٣٩-١٤٠.
(١٢٨) عبدالكريم: المصدر السابق، ص٢٣٢؛ شيلدز: المصدر السابق، ص١٤٠.
(١٢٩) محمد علي: النظام المالي العثماني في العراق، ص ص٦٢،٩٣. شيلدز: المصدر السابق، ص١٤٠.
(١٣٠) عبدالكريم: الخدمات العامة في العراق، ص ص٢٣٣؛ كيمب: الموصل والمؤرخون الموصليين في العهد الجليلي، ص ص١٦- ٢١.
(١٣١) غرايبة، عبدالكريم: مقدمة في تاريخ العرب، مجلة لغة العرب،١٥٠٠- ١٩١٨، مجلد٣، ع٥، دمشق، ١٩٦٠، ص ص٢٧٤،٢٧٢، ٢٧٥؛ محمد علي: النظام المالي العثماني في العراق، ص٦٠.

(١٣٢) علي: النظام المالي العثماني في العراق، ص ص١١١- ١١٢؛ العزاوي، عباس: تاريخ الضرائب العراقية، بغداد، ١٩٥٩، ص١١؛ احمد، ابراهيم خليل: ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨- ١٩٢٢، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، ص١١٦.

(١٣٣) مراد، خليل علي: تجارة العراق ن موسوعة الموصل الحضارية، ج٤، الموصل، ١٩٩٢، ص٢٦٨- ٢٦٩.

(١٣٤) ياسين: الاصناف والتنظيمات العثمانية في الموصل، ص٣٣٠.

(١٣٥) الربيعي: موجز تاريخ اهالي نينوى، ص١٢٢؛ ذنون وآخرون: العمائر الخدمية في مدينة الموصل، ج٢، ص٤٠؛ كيمب: الموصل والمؤرخون الموصليين في العهد الجليلي، ص ص١٦-٢١.

(١٣٦) رووف: الموصل في العهد العثماني، ص ص٢٩٣- ٣٢٢.

(١٣٧) ذنون وآخرون: المصدر السابق، ج٢، ص٤٠- ٤١؛ ياسين: الاصناف والتنظيمات المهنية في الموصل، ص٣٣٠ .

(١٣٨) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص ص٧٧،١٣٩-١٤٠.

(١٣٩) علاوي: المصدر السابق، ص١٦١.

(١٤٠) مراد: تقديرات سكان الموصل في العهد العثماني، ص٧٣؛ ياسين: بداية التحديث في العراق ١٨٦٩-١٩١٤، ص١٩١، ياسين: بداية التحديث في العراق ١٨٦٩-١٩٢٤ص٥٧، بدج: رحلات الى العراق، بغداد، ١٩٦٦، ص٢٩١.

(١٤١) علاوي: المصدر السابق، ص١٦١.

Suleman Kiziltopark : the adminitart of tashoz island and related issues , Istanbul , ٢٠٠٥ ,p١٨٥ .

(١٤٢) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م، ص٥٥؛ سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص ص٧٧، ٧٩.

(١٤٣) النحاس: تاريخ النشاط التجاري في مدينة الموصل، ص٣٤؛ علاوي: المصدر السابق، ص١٦١- ١٦٢.

(١٤٤) العبيدي: الادارة العثمانية في الموصل في عهد الاتحاديين، ص١٤٧؛ علاوي : المصدر السابق، ص١٦٣.

(١٤٥) مراد: تقديرات سكان الموصل في العهد العثماني، ص٧٣؛ ياسين: بداية التحديث في العراق ١٨٦٩-١٩١٤، ص٥٧.

(١٤٦) الربيعي، عماد غانم: تاريخ اهالي نينوى، الموصل، ١٩٩٩، ص٦٣.

(١٤٧) الصوفي: تاريخ بلدية مدينة الموصل، ص ص٢٢- ٣٢؛ علاوي: المصدر السابق، ص١٧٤، ١٧٧.

(١٤٨) المعلومات مستقاة من خلال المقابلة الخاصة التي تمت مع الحاج جرجيس الحمادة من مواليد ١٨٨٧م وخطيب وامام جامع الشيخ صالح الحاج محمد نوري بن الحاج محمد الفرحة والحاج عبدالله بن الحاج محمد بن الحاج حسن الحيالي بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠.

(١٤٩) المعلومات مستقاة من خلال المقابلة التي تمت مع الحاج جرجيس الحمادة من مواليد ١٨٨٧م والحاج منهل العلي بك بتاريخ ٢٠١١/٤/٢، والحاج عزيز داوود الشكرجي بتاريخ ١٤/ ٢٠١١/٣.

(١٥٠) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢ م، ص٧٧؛ عبدالكريم: المصدر السابق، ص١٨٥.

(١٥١) حسن خان، ميرزا: دراسة في الاحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ترجمة محمد وصفي ابو مغلي، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٠، ص٩٢.

(١٥٢) عبدالكريم: المصدر السابق، ص١٨٤. النحاس: تاريخ النشاط التجاري في مدينة الموصل، ص٣٠.

(١٥٣) الهلالي، عبدالرزاق: معجم العراق، ج١، ص١٤٦؛ الطائي: الاتجاهات الإصلاحية في ولاية الموصل، ص ص٦٨- ٦٩.

(١٥٤) العلاف، إبراهيم خليل: الخدمات البرقية والبريدية في العراق ابان العهد العثماني، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع٢١، ط١، ٢٠٠٠، ص١٧٣.

(١٥٥) عبدالكريم: المصدر السابق، ص١٨٦، الهلالي: معجم العراق، ص١٤٧.
(١٥٦) النحاس: تاريخ النشاط التجاري في الموصل، ص٣٠؛ علاوي: المصدر السابق، ص١٥٦، عبدالكريم: المصدر السابق، ص١٩٢؛ ياسين: بداية حركة التحديث، ص ص ١٨٩، ١٩٧- ١٩٨، لونكريك: المصدر السابق، ص٩١.
(١٥٧) العبيدي، ازهر: الموصل ايام زمان، طبع وتصميم مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩٠، ص٣٠٥.
(١٥٨) النحاس: تاريخ النشاط التجاري في الموصل، ص١٣٧.
(١٥٩) الديوه جي: تاريخ الموصل، ج٢، ص١٣٩.
(١٦٠) الديوه جي: المصدر نفسه، ج٢، ص١٤٠؛ النحاس: المصدر السابق، ص٨٦ .
(١٦١) عثمان: المصدر السابق، ص٣٠؛ ذنون: العمارة الخدمية في الموصل، ج٢، ص٦٢.
(١٦٢) الزبيدي، كاظم محمد كاطع: العمارة الخدمية في الموصل خلال العهد العثماني، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٧٦؛ ياسين: الاصناف والتنظيمات المهنية في الموصل، ص٣٣٠.